



الملاحقة الجامعية قصر الشلالة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير -LMD-
تخصص: مالية وبنوك



الموضوع:

**نظم الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات البنكية
دراسة مسحية على عينة من البنوك الجزائرية.**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إشراف الأستاذة

د. بوجنان خالدية

إعداد الطالبة

ساكت زهيرة

السنة الجامعية 2019 – 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل:

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ يوسف آية 76 .

وقال رسول الله ﷺ ﴿مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكُنْتُمْ لَهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكْفُرُونَ فَأَعْوَابُهُ حَتَّى تَرَوْا نَكْمًا قَدْ

كَافَأْتُمُوهُ﴾ رواه أبو داود.

نتقدم بجزيل الشكر للأولئك المخلصين الذين بذلوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة "د. بوجمان خالدية" على هذه الدراسة فلها أخلص التحية وأعظم التقدير على كل ما قدمته لنا من توجيهات وإرشادات وعلى كل ما خصتنا به من جهد ووقت لطول إشرافها لنا في هذه الدراسة.

ونتقدم بجزيل الشكر أيضاً للأستاذة الكريمة الذين تفضلوا علينا بقبول مناقشة هذه المذكرة وإشرافها بملاحظتها القيمة.

وشكر موصول لكل الطاقم ملحقه قصر الشلالة خاصة الأستاذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أمدنا بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.



أقلامنا مع عنا مشاعرنا

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك
«الله جل جلاله»

ولي من بلغ الرسالة... وأدى الأمانة... ونصح الأمة... لي نبي الرحمة
ونور العالمين... سيدنا محمد
«صلى الله عليه وسلم»

لي من كلله الله بالهيبة والوقار... لي من علمني العطاء بلا انتظار... لي من أحمل اسمه بكل افتخار
أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار
وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم في الغد ولي الأبد.
«والدي العزيز»

لي ملاكي في الحياة... لي من الحب ولي معنى الحنان... لي بسملة الحياة وسر الوجود
لي من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي لي أغلى الحبايب
«أمي الحبيبة»

لي إخوتي وأخواتي الأعزاء من وعموني وسهروا على توفير كل ما يخص الأبلغ أشدي
وأصل لي ما أذا عليه الآن
ولي كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بابتسامة أو كلمة طيبة

ولي وأصدقائي في هذا البحث.

في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا لجميع الطلبة المترشحين
المقبولين على نيل شهادة التخرج

سير



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

IV-III	فهرس المحتويات.....
VI	فهرس الأشكال.....
VII	فهرس الجداول.....
IX	فهرس الملاحق.....
أ-ط	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول : ماهية نظم الإنذار المبكر.....
03	المطلب الأول : مفهوم نظم الإنذار المبكر.....
08	المطلب الثاني : أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر.....
10	المطلب الثالث : نظم الأنداز المبكر الفعال و العوامل المؤثرة في فعاليته.....
12	المبحث الثاني : آليات تصميم نظم الإنذار المبكر.....
12	المطلب الأول : مكونات نظم الإنذار المبكر.....
13	المطلب الثاني : مراحل بناء نظم الإنذار المبكر.....
17	المطلب الثالث : معوقات الإستفادة نظم الإنذار.....
18	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية	
20	تمهيد.....
21	المبحث الأول : خلفية عامة حول الأزمات البنكية.....
21	المطلب الأول : مفهوم و أنواع الأزمات البنكية.....
27	المطلب الثاني : شدة أبعاد الأزمات البنكية.....
29	المطلب الثالث : مسببات الأزمات البنكية و سياسات تجنبها.....
36	المبحث الثاني : آليات التنبؤ بالأزمات البنكية.....
37	المطلب الأول : أساليب التنبؤ بالأزمات البنكية.....
41	المطلب الثاني : نماذج قياس الأزمات البنكية.....
49	المطلب الثالث : مؤشرات التنبؤ بالأزمات البنكية.....
52	خلاصة الفصل.....

فهرس المحتويات

الفصل الثالث :دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات البنكية	
54	تمهيد.....
55	المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة.....
55	المطلب الأول : التعريف بمجتمع وعينة الدراسة.....
55	المطلب الثاني : أداة الدراسة.....
56	المطلب الثالث : الأساليب والأدوات الإحصائية.....
57	المبحث الثاني : إختبار ثبات وصلاحيه القياس.....
57	المطلب الأول : ثبات أداة الدراسة.....
58	المطلب الثاني : إختبار صدق الدراسة.....
63	المطلب الثالث : إختبار طبيعة البيانات.....
64	المبحث الثالث : تحليل وإختبار الفرضيات.....
64	المطلب الأول : خصائص أفراد العينة.....
67	المطلب الثاني : الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة.....
72	المطلب الثالث : إختبار الفرضيات.....
79	خلاصة الفصل.....
ي- م	خاتمة عامة.....
86-81	المراجع.....
92 -88	الملاحق.....

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	العناصر الأساسية المكونة لنظم الإنذار المبكر.....	الشكل رقم (1-1) :
32	العلاقة بين التحرير المالي، المضاربة و الأزمة البنكية.....	الشكل رقم (1-2) :

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	معاملات الثبات والصدق لمحاور الدراسة.....	الجدول رقم (3-1) :
59	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور نظم الإنذار المبكر والدرجة الكلية	الجدول رقم (3-2) :
60	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور التنبؤ بالأزمات والدرجة الكلية للمحور	الجدول رقم (3-3) :
62	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستعداد والجاهزية والدرجة الكلية للمحور	الجدول رقم (3-4) :
63	إختبار طبيعة البيانات.....	الجدول رقم (3-5) :
64	توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية.....	الجدول رقم (3-6) :
67	درجات الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي.....	الجدول رقم (3-7) :
68	الإحصاء الوصفي لمحور نظم الإنذار المبكر.....	الجدول رقم (3-8) :
69	الإحصاء الوصفي لمحور التنبؤ بالأزمات وإدارتها.....	الجدول رقم (3-9) :
71	الإحصاء الوصفي لمحور الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات....	الجدول رقم (3-10)
73	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف الجنس.....	الجدول رقم (3-11)
74	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف السن.....	الجدول رقم (3-12)
74	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف م. التعليمي..	الجدول رقم (3-13)
75	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف الخبرة.....	الجدول رقم (3-14)
75	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف الوظيفة.....	الجدول رقم (3-15)
76	نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات الدراسة باختلاف البنك.....	الجدول رقم (3-16)
77	نتائج اختبار T المتعلقة بمحور نظم الإنذار المبكر.....	الجدول رقم (3-17)
78	نتائج اختبار T المتعلقة بمحور التنبؤ بالأزمات و إدارتها.....	الجدول رقم (3-18)

فہرست الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
95	الإستبانة في شكلها النهائي.....	الملحق (01) :

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد البنوك إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، و توفير لأجل من الأفراد والمشروعات و الإدارات العامة، و إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير بنكية، و إذا عجزت البنوك عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين ، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه البنوك، و إذا انتشرت هذه الأزمة إلى البنوك الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة بنكية، وعندما يحدث العكس ، أي تتوافر الودائع لدى البنوك ، وترفض هذه البنوك منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان وتميل الأزمات البنكية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة .

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة ، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر وذلك للتنبؤ المستقبلي بأوضاع البنوك، بالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة بالمستقبل، حيث يعتبر تحديدها لدى البنك و إيجاد حل لها أمر بالغ الأهمية لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيس للنظام المالي ، وبالتالي تعثرها يؤثر سلبا على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام .

يعد بناء أنظمة الإنذار المبكر أمر بالغ الأهمية، كونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات إخفاق البنك وبالتالي تقليل احتمال حدوث الأزمات البنكية بشكل عام فضلا عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها، لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماما بالغا لموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر، وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد التحديات التي قد يواجهها البنك بالإضافة إلى توقيت التدخل وكيفيةه، وبالتالي فإن التعامل مع الأزمات البنكية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد و مراقبة الحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

و من أجل الإمام أكثر بجوانب الموضوع إرتأينا تحديد الإشكالية من خلال طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هو دور أنظمة الإنذار المبكر في لتنبؤ بالأزمات البنكية و إدارتها ؟

و إن كانت هذه المشكلة الرئيسية التي يدور حولها الموضوع ، إلا أنه لا ينبغي إهمال العديد من الموضوعات النقدية والمالية والاقتصادية التي تشكل الإطار العام لمفهوم الأزمات البنكية ، أنظمة الإنذار المبكر ، والتي لا يمكن لأي دراسة أن تتجاهلها كمدخل لها ، والإشكالية المطروحة تقودنا بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظم الإنذار المبكر؟
- ما هي أسباب الحاجة إلى استخدام نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية؟
- هل تتوفر في البنوك الجزائرية المقومات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر؟

فرضيات البحث

قصد الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه تم صياغة الفرضية التالية :

- H_1 التي تنص على أنه : يفترض أن تستخدم البنوك التجارية الجزائرية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالمخاطر البنكية.

هذه الفرضية تندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

- H_{11} : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 نحو استخدام نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالمخاطر البنكية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.
- H_{12} : يفترض أن تتوفر لدى البنوك الجزائرية الإمكانيات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر.
- H_{13} : يفترض أن يتم الاعتماد على نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات و إدارتها.

أهمية البحث

تقدم الدراسة دليلا علميا من خلال تسليط الضوء على نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالمخاطر البنكية وذلك من خلال توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية والرقابية وتقليل المخاطر البنكية المحتملة الوقوع للحد منها أو تجنبها، إذ تعد هذه الدراسة مفيدة لمتخذي لقرار في البنوك، حيث توفر لهم المعلومات حول الوضع الراهن للبنوك، وتبين لهم متطلبات استخدام نظم الإنذار المبكر؛ حيث يعتبر القطاع البنكي أكثر القطاعات أهمية وتأثيرا على كافة القطاعات الأخرى التي تتكون منها الدولة، حيث تؤدي البنوك دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري وهذه البنوك هي منظمات ديناميكية بحاجة مستمرة إلى اعتمادها أفضل سبل تعزيز النواحي الايجابية في أداءها.

أهداف البحث

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مدى أهمية نظام الإنذار المبكر كآلية لاكتشاف بوادر الأزمات المالية والاقتصادية و التنبؤ بها و الفاعلية في إدارتها والتصدي لها من أجل التقليل من تداعياتها وتأثيراتها السلبية على الاستقرار المالي، وتعتبر نظم الإنذار المبكر من أهم الأدوات التي يتم استعمالها من طرف المؤسسات المالية والنقدية، حيث يتم الاعتماد على نتائجها عند تبني الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على الاستقرار المالي وتجاوز الاضطرابات و الأزمات المالية.

و نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- محاولة التعرف على ماهية نظم الإنذار المبكر ؛
- التركيز على أهم تطورات النظام البنكي ؛
- عرض مكونات ومراحل بناء نظم الإنذار المبكر؛
- محاولة تحديد أهمية استخدام نظم الإنذار المبكر في التقليل من التنبؤ بالمخاطر البنكية المحتملة؛
- محاولة التحقق من أن إدارة البنوك الجزائرية تهتم باستخدام نظم الإنذار المبكر في التقليل من التنبؤ بالمخاطر البنكية المحتملة ؛

- محاولة استطلاع رأي المسؤولين على الجهاز البنكي الجزائري والمراجعين القانونيين عن إمكانية تقييم نظم الإنذار المبكر في إمكانية تقليل المخاطر البنكية؛
- محاولة التعرف على مدى توفر المقومات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر باعتبارها أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر البنكية؛
- محاولة الوصول إلى ما هو واقع في البنوك و تقريب الحقائق إلى ذهن القارئ؛
- اقتراح جملة من التوصيات من خلال نتائج الدراسة النظرية و التطبيقية.

و نطمح في الأخير من خلال هذا البحث إلى إضافة لبنة جديدة تضاف إلى مجموعة الدراسات والبحوث المتعلقة بالموضوع، كما نأمل أن يكون خطوة لغيرنا من الباحثين و الدارسين لإجراء مزيد من البحوث حول النقاط و المسائل التي لم نتعرض لها في بحثنا هذا.

مبررات و دوافع إختيار البحث

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع ، فهناك سبب موضوعي يرجع أساسا إلى أهمية نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية، وبتعبير آخر فإن السبب الرئيسي يرجع إلى محاولة تسليط الضوء و توضيح أكثر مدى فعالية ونجاح نظم الإنذار المبكر والدور الذي تلعبه في التنبؤ بالأزمات البنكية.

وعلى المستوى الشخصي فإن المبرر الأساسي لاختيار موضوع نظم الإنذار المبكر ودورها في الأزمات البنكية والتعرف عليها و ما يحيط بها من إجراءات وقد قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب التنبؤ بالأزمات البنكية و اختصارها على نظم الإنذار المبكر؛
- الأزمات التي زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي؛
- إثراء الثقافة الشخصية والمكتبة الجامعية؛
- تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس؛
- الميل الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة بالاقتصاد للتنبؤ بالأزمات في المجال البنكي .

منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث و محاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث ، من خلال تحديد مفهوم الأزمات البنكية ، أنواعها و أهم أسبابها مع إبراز دور نظم الإنذار المبكر للحد من الأزمات البنكية و أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية منها وإدارتها وتقديم العلاج المناسب في حال حدوثها .. أما في الجانب التطبيقي فسنقوم بإجراء مسح عن طريق العينة و الذي يعتبر أحد الأساليب التابعة للمنهج، و هذا بتسليط الضوء على المشكلة و توضيحها بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع، متخذين عينة من البنوك الجزائرية نموذجا.

مصادر البيانات و الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، فإننا سنعتمد على مجموعة من المصادر والأدوات المساعدة على ذلك أهمها :

- المسح المكتبي الذي سيكون الهدف الأساسي منه الوقوف على ما تناولته المصادر و المراجع العربية و الأجنبية القديم منها و الجديد حول موضوع الدراسة؛
- المصادر الأخرى للبيانات مثل المقالات و الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع بالإضافة إلى مواقع الانترنت؛
- الإستعانة ببعض البرامج الإحصائية كبرنامج الحزم الإحصائية في البحوث الإجتماعية S.S.P.S الذي ساعدانا بشكل كبير على إجراء العديد من الإختبارات الإحصائية ذات العلاقة بأهداف البحث.

حدود الدراسة

بهدف التحكم في الموضوع و معالجة الإشكالية محل البحث قمنا بوضع حدود و أبعاد للدراسة تمثلت أساسا فيما يلي:

– الحدود الموضوعية

تستهدف دراستنا بشكل أساسي معالجة كيفية تطبيق نظم الإنذار المبكر في التنبؤ لتجنب و تخفيف المخاطر البنكية محتملة الوقوع؛ لكن دراستنا التطبيقية ستركز على مدى تطبيق نظم الإنذار المبكر – انطلاقا من الأدوات الإحصائية، الرياضية – من أجل التنبؤ بالمخاطر و هذا على الأقل من شأنه أن يكون أرضا خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.

– الحدود المكانية

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في مجموعة من البنوك الجزائرية، و التي يشرف عليها البنك المركزي الجزائري.

– الحدود البشرية

قمنا بنشر إستمارة الإستبانة عشوائيا عن طريق الأنترنت على جميع مواقع التواصل الإجتماعي والحسابات الشخصية للأساتذة الجامعيين .

– الحدود الزمانية

قمنا بنشر و توزيع إستمارة الإستبانة "أداة الدراسة الميدانية" على عينة البحث ابتداء من تاريخ 01 مارس 2020 إلى غاية 30 جوان 2020.

الدراسات السابقة

بغية جعل هذا البحث كحلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ومحطة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة فلقد تم الإطلاع على عدد من البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع . في ما يلي عرض لهذه الدراسات على سبيل الحصر :

1- دراسة (العبد صوفان و أحمد غريبي، 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الأزمات المصرفية ، محدداتها ، الدراسات النظرية التي تناولت الأزمات البنكية و أسبابها وعلاقتها بسياسة التحرير المالي ، بالإضافة إلى تحديد مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله وأهم النماذج المستخدمة في عملية التنبؤ بالأزمات المصرفية . أيضا المرحلة المتبعة في عملية بناء نموذج الإنذار المبكر ، بدأ باختيار مؤشرات قيادية متمثلة في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والبنكية النقدية ، هذه الأخيرة التي تستخدم كأداة إنذار احتمال حدوث أزمة بنكية ، وصولا لعملية تقييم إحصائي والخروج بتقديرات رقمية لهذه المؤشرات .

(دراسة العبد صوفان و أحمد غريبي ، مؤشرات نظم الإنذار المبكر للأزمات البنكية ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014)

2- دراسة (عكاش مسيفة، 2014)

تم من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات البنكية ، كما تهدف إلى محاولة التعرف على حقيقة العولمة المالية و مدى التغير الذي طرأ على البنوك في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال ، حيث بدأت الدراسة بخلفية عامة حول العولمة المالية ، و بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية جاءت الدراسة العلمية من خلال القيام بدراسة مقارنة بين الأزمات البنكية في الدول الناشئة و أزمة الرهن العقاري . و أظهرت نتائج الدراسة أن العولمة المالية كانت من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات البنكية في هذه الدول رغم اختلاف المعطيات في كل دولة .

(عكاش مسيفة ، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النقود و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2013).

مساهمة الدراسة

من خلال تحليل و تمحيص الدراسات السابقة يمكن التعقيب عليها من أجل الخروج بمساهمة الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- عدم وجود دراسات سابقة - على حد علم الباحث - حاولت إبراز كيفية استخدام نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالمخاطر البنكية ؛
 - العديد من الدراسات السابقة أو على الأقل أهمها تم تطويرها في بيئات أجنبية تختلف كلياً عن البيئة العربية و الجزائرية لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميم نتائجها و الأخذ بها كمسلمات؛
 - أغلب الدراسات التي تناولت استخدام نظم الإنذار المبكر ركزت على بعد واحد منها فقط، وتم إهمال الأبعاد المتبقية و مختلف الانعكاسات المترتبة عنها؛
 - ندرة الدراسات في الجزائر التي تكلمت عن موضوع بطاقة الأداء المتوازن.
- و انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن مساهمة هذه الدراسة تظهر من خلال كونها من أوائل الدراسات التي تحاول دراسة نظم الإنذار المبكر بأبعادها المختلفة.

الإطار العام لأقسام الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، ولإختبار الفرضيات و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي :

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه والإحاطة بكل جوانب الموضوع ، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وثلاث فصول لنتهي الدراسة بخاتمة عامة محافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدرجي من طرح الأفكار.

خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على بعض المفاهيم حول نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية وفيه تطرقنا إلى أهميته و أهدافه ونظم الإنذار المبكر مع آليات تصميم نظم الإنذار المبكر التي تحتوي على كل من المكونات نظم الإنذار المبكر ومراحل بناءه ومعيقاته.

أما الفصل الثاني فتناول مفاهيم عامة حول الأزمات البنكية حيث تطرقنا فيه إلى عرض مفاهيم عامة للأزمة المالية بمختلف أنواعها . مع آليات التنبؤ بالأزمات البنكية التي بدورها تدرس كل من أساليب التنبؤ ونماذج قياسها ومؤشرات.

أما الفصل الثالث فيمثل الشق التطبيقي وتطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية حول محاولة تطبيق نظم الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات البنكية و ارتأينا من خلاله تسليط الضوء على المجتمع وعينة الدراسة مع إختبار ثبات وصلاحيه القياس لنتمكن من الوصول إلى تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.

و أخيرا الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

صعوبات الدراسة

تركزت الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة فيما يلي :

– ندرة المراجع و الدراسات السابقة في الجزائر التي تناولت موضوع البحث و خصوصا فيما

يتعلق بنظم الإنذار المبكر، الأمر الذي صعب كثيرا من مهمتنا أثناء محاولة حصر الموضوع.

– واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إجراء الدراسة الميدانية، حيث أن الحصول على

الإجابات الخاصة بالإستبانة استغرق وقتا طويلا كما رفض العديد من رواد مواقع التواصل

الإجتماعي الإجابة على الإستبانة، الأمر الذي أدى بنا إلى اللجوء لإستعمال العلاقات الخاصة في

كثير من الأحيان للحصول على الموافقة.

– صعوبة التنقل وإيجاد المكتبات وخاصة في ظل الجائحة(فيروس كورونا)، التي أدت إلى غلق

كل السبل

الفصل الأول

نظم الإنذار المبكر

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

تمهيد

نظام الإنذار المبكر عبارة عن تدبير تكيفي ليغير من الأزمة الاقتصادية يتم إجرائه باستخدام أنظمة اتصالات متكاملة لمساعدة المجتمعات في الاستعداد للازمات الاقتصادية في حالة التطبيق الناجح يمكن للنظام أن ينفذ الوظائف ويدعم الاستمرارية على المدى الطويل، من المفترض أن تساعد هذه الأنظمة كلا المسؤولين الحكوميين والإداريين في التخطيط وتوفير المال على المدى الطويل وحماية الاقتصاديات.

يحظى التنبؤ المبكر بالفشل المالي البنكي وأهميته، كان لابد من إيجاد آلية في التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي في البنوك، وذلك في محاولة لتقديم إنذار المبكر من خطر حدوث الفشل المالي البنكي، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتدعيم المراكز المالية للبنوك، خاصة التقليدية للحفاظ على سلامتها المالية بما يضمن استقرار واستمرارية عمل القطاع البنكي.

ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول : ماهية نظم الإنذار المبكر؛
- المبحث الثاني : آليات تصميم نظم الإنذار المبكر.

المبحث الأول: ماهية نظم الإنذار المبكر

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النظم التي تعمل على تقييم و قياس المخاطر في وقت مبكر، و ذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي و القدرة على رصد السلامة المالية، بحيث يقوم الإنذار المبكر بمهمة الإعلام الفوري عن قرب حدوث الخطر باستخدام وسائل متنوعة مما يمكن من التعرف على أبعاد الموقف و اتخاذ الإجراء اللازم قبل تدهوره و تحوله إلى أزمة تمثل خطرا كبيرا من خلال إعلان حالة الطوارئ المناسبة و السيطرة على الخطر أو مصدره و الحد من تأثيراته.

المطلب الأول : مفهوم نظم الإنذار المبكر

يعتبر نظام الإنذار المبكر في مفهومه البسيط إعطاء الأمان في مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل و ذلك لتفادي نتائجه الضارة لحادثة معينة على عدد من البلدان للتخفيف من عبئها. و لمعرفة ماهية الإنذار المبكر سنحاول إدراج بعض المفاهيم من خلال هذا المطلب رغم وجود اختلاف فيما بينها و ذلك بحسب من يعرفها، و التي نذكر منها :

1- الإنذار المبكر لغة

الإنذار مصدر قولهم أنذر ينذر و هو التخويف أو التخوف و الإنذار هو الإبلاغ وقيل الإنذار إخبار فيه تخويف، كما أن التبشير إخبار فيه السرور.¹

و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ﴿١٠﴾ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴿١١﴾ ".²

¹ - المنجد الإعدادي، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1984، ص:20.

² - القرآن الكريم، سورة الليل، ﴿١٠﴾ الآية 14.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

2- الإنذار المبكر اصطلاحا

يعني صفيير أو نغمات تحذيرية معروفة و مفهومة لسامعيها، و قد تكون تعليمات تم إعدادها سلفا و بثها بوسائل الإعلام و الوسائل الأخرى مهما كانت بسيطة شريطة تحقيقها؛ الغرض من استخدامها هو الإسهام في العمل التحذيري.¹

و يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر على أنه : " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية و الضغوط السكانية و غيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية و مجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة و المتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات و التي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني ".²

3- المفهوم الفني للإنذار المبكر

يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها : " نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها و تركز هذه النماذج على التقلبات الخارجية وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات.³ و يشير صندوق النقد الدولي أيضا إلى أن الإطار المنهجي العلمي التحريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات و المؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالات الأزمات بينما تركز دقة نتائجه على نوعية و درجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة ".⁴

¹ - اللحيان إبراهيم بن عبد العزيز، دور مؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر الرئيسية في إدارة الأزمات، بوابة المجلات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد التعريفي، المجلد 01، الرياض، السعودية، ماي 2007، ص: 15.

² - أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها و التحقيق من أثارها- دراسة حالة جنوب شرق اسيا-، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008، ص: 340.

³ - كريستان ميلدرز، عين العاصفة، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002، ص: 6.

⁴ - أوكيل نسيم، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

و يرى بيكمان أن نظم الإنذار المبكر له خمسة أبعاد و هي : "متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، و كل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة و طريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي"¹.

كما يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر أيضا بأنه : " نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات بنكية شاملة و رصدها، و ذلك في محاولة لتقييم سلامة المراكز المالية للبنوك الفردية وتحليلها كل على حدة، منعا لوقوعها في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها".

و من هذه المؤشرات نذكر مايلي :

- انخفاض جودة محفظة الائتمان (ارتفاع نسبة القروض المتعثرة) و الإرتفاع غير الحقيقي (الفقاعة) في أسعار العقارات و السلع الرأسمالية، و في القيم السوقية للأوراق المالية؛
- الحروب و التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية؛
- التطورات غير الايجابية في أسعار الفائدة و الصرف و المضاربات و تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية؛
- هشاشة المراكز المالية البنكية ومعاناة القطاع البنكي من خلل و نقص في مركز السيولة؛
- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع نسبة الديون السيادية و استنزاف احتياطي القطع الأجنبي؛
- انتشار الفساد و تعارض السياسات المالية و البنكية.²

4- المفهوم الاقتصادي للإنذار المبكر

إن تعدد الأزمات الاقتصادية دفع بصانعي السياسات و مستخدمي القرارات، إلى البحث عن أدوات علمية للتنبؤ بها قبل حدوثها فظهر في الأدبيات الاقتصادية ما اصطلح عليه بنظام الإنذار المبكر. حيث أن

¹ - Mahfoud Djebber, Predicting Financial Crises : Myth & Reality, Revue El-Tawasol, ,N° 03, Vol. 23, Université Badji Mokhtar, Annaba, Algeria,2009 , p : 341.

² - زمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2016، ص: 35.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر ظهر بعد الأزمة المكسيكية (1994-1995) وازداد بعد الأزمة الآسيوية (1997-1998) و يأتي هذا الإهتمام بسبب عاملين رئيسيين الأول نتيجة الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية و الاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لتلك الأزمات، العامل الثاني هو عامل العدوى بمعنى انتقال الأزمة من بلد لآخر.¹

و يعتبر مفهوم الإنذار المبكر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تقوم على التنبؤ بالحالات السلبية قبل وقوعها من خلال رصد علامات الخطر و تفسيرها، و إرسال تقارير بذلك إلى متخذي القرار و المنفذين بمعنى أنه أداة تعطي علامات أو إرشادات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل أو أزمة قبل حدوثها وتفاقمها.²

و يعتمد نظام الإنذار المبكر بشكل أساسي على :

- قاعدة شاملة و دقيقة من المعلومات و البيانات الخاصة بكافة النواحي التي يتم متابعتها؛
- تعريف لكافة الأزمات و المخاطر التي قد تتعرض لها و آثار و تداعيات ذلك.³

وباختصار نستنتج أن الإنذار المبكر هو الإعلام الفوري عن قرب حدوث الخطر باستخدام وسائل متنوعة منها المرئية و المسموعة و المكتوبة مما يمكن من التعرف على أبعاد الموقف و اتخاذ الإجراء اللازم قبل التدهور و تحوله إلى أزمة تمثل خطراً كبيراً من خلال إعلام حالة الطوارئ المناسبة و السيطرة على الخطر أو مصدره أو الحد من تأثيراته و هذا يعني أن المراد منه التبيين و الكشف و الإنذار عن الحالات غير العادية و هو يأتي نتيجة لعملية التخطيط القبلي التي تسبق الأزمات و هو ما يجعل من إدارة الأزمة إدارة الأزمات و ليست إدارة ردة فعل، كما أنه يمثل الإدارة الوقائية من الأزمات التي تعد جوهرية إدارة الأزمات .

¹ - علاء الدين الطروانة، تطوير نظام الإنذار المبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص: 14.

² - اللحيان إبراهيم بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

³ - نفس المرجع و الصفحة سابقاً.

5- مفهوم نظام الإنذار المبكر للأزمة

مفهوم نظام الإنذار المبكر للأزمة يقصد به رصد و تسجيل إشارات و تحليلها، و التي توحى بعلامات أزمة تلوح في الأفق أو اقتراب وقوع أزمة حقيقية شديدة، و هذا النظام مهمته الحقيقية التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة و بين الأحداث العرضية و الضوضاء الناتجة عن مشكلات عادية تواجهها المؤسسة في عمالياتها اليومية.

قبل وقوع الأزمات توجد عدة دلائل أو إشارات تنبأ بحدوث شيء غريب غير مرغوب فيه ربما يفسرونه، أو بتعبير أصح يؤول تأويلا خاطئا مما يؤدي إلى خسائر فادحة على المؤسسة.¹

و يمكن أن يفسر النظام أربع احتمالات من تحليل المعلومات و الإشارات و هي:

- **التوفيق :** و يعني ثبوت و صدق المعلومات و الإشارات في التعرف على بوادر الأزمة الوشيكة الوقوع؛
- **الفشل :** ويعني هذا فشل المسيرين أو المديرين لهذه المؤسسة في تحليل المعلومات والمعطيات تحليلا صحيحا، مما قد يؤدي إلى أزمة و كارثة حقيقية؛
- **الإنذار الكاذب :** و يقصد به محاولة تظليل متخذ القرار أو المدير بشأن حدوث أزمة و شبكة الوقوع، حيث تكون هذه المعلومات في الأخير مغلوطة أو كاذبة بشكل مقصود أو غير مقصود؛
- **الرفض الصريح :** حيث أنه في هذا الوضع يعزم المسير أو المدير على عدم صحة المعلومات بشأن حدوث أزمة أو بوادرها على الأقل، و هذا ما يؤكد فيما بعد على حنكة و خبرة المدير في مثل هذه الأوضاع وحسن اختيار القرارات الصائبة في المكان و الزمان المناسبين.²

¹ - محسن أحمد الحضيري، إدارة الأزمات ، مجموعة النيل العربية للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2003، ص: 145 .

² - محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات و الكوارث و المواقف الصعبة، الطبعة الأولى، الهيئة العامة المصرفية للكتاب، القاهرة، مصر، 2006، ص: 168.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف نظم الإنذار المبكر

تتبع أهمية و أهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية، من قيمتها بأنها أداة دائمة و مستمرة للتوجيه و الإنذار و التحذير لمتخذي القرار و واضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ القرار ما يلزم من سياسات و إجراءات وقائية أو مانعة .

1- أهمية نظم الإنذار المبكر

تعتبر نظم الإنذار المبكر كوسيلة للتنبيه بالأخطار المحتملة و الكشف عن الأسباب و الإشارات التي تنبئ عن الأزمات في مراحل الكمون و التكوين قبل ميلادها أو على الأقل قبل استفحالها و انفجارها المدمر، و هو أحد وظائف الدولة الرئيسية التي تحفظ أمنها، و استقرارها و يطمئن أفراد شعبها، كما أنها وظيفة رئيسية و حتمية على جميع المنظمات بما يحفظ كيانها و يحميها من السقوط و الانهيار.

و يمكن أن نخصر أهمية نظم الإنذار المبكر في النقاط التالية :¹

- وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا و في الموقع تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة و الجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية؛
- حاجة المشرفون لهذه النظم لفهم بيئة المؤسسات البنكية من أجل تقييم كاف للمخاطر؛
- وجود ذاتمة مالية شديدة يمكن أن تثبط من فعالية أدوات الاقتصاد الكلي القياسية وعليه لابد من وجود هذه النظم؛
- تحسين ضمانات ضد الأزمة المالية لتعزيز اطر الحيطرة الخالية؛
- نهج الإشراف في هذه النظم تركز على الجوانب التحوطية الكلية للإشراف من خلال استخدام الماكرو تحوطية ؛

¹- هدوقة حسبية، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 32 .

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

- هذه النظم هي مكملة للمراقبة و الإشراف في الموقع و ليست بديلة ؛
- تستخدم هذه النظم لرصد الوضع المالي في فترة مابين دورات الفحص ؛
- تعمل هذه النظم على تحديث معلومات الإشراف على العمليات عند الحاجة ؛
- تعمل هذه النظم على المراقبة و الإشراف في الموقع و خارج الموقع ؛
- تسعى هذه النظم للتنبؤ باحتمال وجود الأزمة التي تحدث ضمن أفق زمني محدد، خلال ثلاثة أشهر، ستة أشهر أو اثني عشر شهرا من سنة الترصّد .¹

2- أهداف الإنذار المبكر

يهدف تطبيق نظام الإنذار المبكر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- إعطاء الفرصة و الوقت الكافي للمهنيين بالخطر للوقاية منه قبل وقوعه و التعامل الصحيح معه عندما يقع بالسيطرة عليه و الحد من أثاره ؛
- زيادة الثقة في الأجهزة و المنظمات المعنية بالتعامل مع الأخطار لقدرتها و دورها في الحد من المفاجآت، و إتاحتها فرصة الوقاية منها و السيطرة عليها و الحد من تأثيراتها ؛
- إيجاد قنوات اتصال و تنسيق بين الجهات ذات العلاقة ؛
- تحديد الموعد الدقيق للأزمات يساعد على تحديد نهاياتها و السيطرة عليها و الحد من أثارها ؛²
- التعرف المستمر على نظم المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يمتثل وقوعها في مشاكل ؛
- التقييم المستمر لنظم المؤسسات البنكية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص ؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية و التخطيط المسبق للفحص ؛

¹ - هدوقة حسبية ، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - اللحيان إبراهيم بن عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص: 07-08.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

– توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك؛¹

و يتمثل الهدف الرئيسي لوضع نظام الإنذار المبكر في فهم مصادر الأزمات المالية وتحليل نقاط الضعف في البلد المعني و بالتالي تدارك أو تجنب حدوثها من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة في المراحل الأولى للأزمات قبل تطورها و من ثم تجنب التكاليف الكبيرة التي قد تنجم عنها في حال حدوثها.²

في مجمل ما سبق يمكن القول أن نظام الإنذار المبكر هو مزيج من المؤشرات يستخدم للتنبؤ واختيار مدى إمكانية حدوث أزمة ما في فترة محددة من الزمن بهدف تجنبها و تفادي التكاليف التي قد تترتب عنها في حال حدوثها كما تعتبر أداة مفيدة جدا لصناع القرار للتنبؤ في المجالات الاقتصادية و المالية .

المطلب الثالث: نظم الإنذار المبكر الفعال و العوامل المؤثرة في فعاليته

يعد الإنذار المبكر فعالا عندما ينجح في إشعار و إعلام الجهات والمنظمات المعنية بالأزمات و هي في طور النمو والتكون، وهو ما يستلزم أن يكون الإنذار قد تم وضعه وبناءه على أساس معلومات صحيحة وموثوقة و محدثة و محللة تحليلا دقيقا، و لكن متى تكررت حالات الإنذار الكاذبة أو غير الدقيقة دل ذلك على أن نظام الإنذار المبكر غير فعال، أما في حالة أن الإنذار فعال و لكن لم تأخذ به الأجهزة والمنظمات المعنية أو تباطأت في التعامل معه، فنحن في هذه الحالة أمام إدارة غير رشيدة. حيث أنه توجد عدة عوامل مؤثرة في زيادة فعالية نظام الإنذار المبكر أو بالعكس التقليل من فعالية و الحد من نشاطه نذكر أهمها:³

– **فاعلية نظام المعلومات :** يحتاج هذا النظام (نظام الإنذار المبكر) إلى كم هائل و متنوع من المعلومات و متابعة تطورها و سلوكيات مصادرها، و هذا ما يميز لوحة القيادة المثالية باعتبارها كم هائل و متنوع من المعلومات، و التي تساعد نظام الإنذار المسبق لأداء الدور الموكل إليه على أكمل وجه .

¹ – عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسيوط ، كلية التجارة، العدد 52، مصر ، 2008، ص: 6 .

²– Mahfoud Djebbar , Op.Cit , p: 14.

³– هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة (مجموعة الإرشادات و المؤشرات) لتنفيذ الأولوية الخامسة لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، نيويورك، الأمم المتحدة ، 2008، ص: 42 .

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

- **فعالية نظام الاتصال :** و يقصد بالاتصال الوسيلة التي من خلالها يتم إيصال المعلومات إلى الطرف الآخر أو تبادلها و هي القناة الناقلة للأوامر و التعليمات من الإدارة العليا إلى الدنيا أو إبداء الرأي و تقديم الاستشارات من الجهة العكسية (من الإدارة الدنيا إلى الإدارة العليا)، حيث أنه كلما كانت هذه الوسيلة (الإتصال) تؤدي دورها بشكل سريع و فعال كلما ساعد في كفاءة عمل نظام الإنذار المبكر عن طريق اكتشاف الأزمات مبكرا و حصرها أو تداركها.¹

- **مهارات و كفاءة فريق إدارة الأزمات :** يعد فريق إدارة الأزمات من أهم العوامل التي تساعد في تعزيز و تفعيل نظم الإنذار المبكر لاكتشاف الأزمات، حيث أنه كلما كان فريق الأزمة و إدارة الأزمة أشخاص مؤهلين و ذوي خبرة و حنكة إدارية كلما أضفى على نظام الإنذار المزيد من المصداقية و السرعة في حل المشكلات و مواكبتها قبل استفحائها و خروجها عن السيطرة، و العكس صحيح في حالة فريق إدارة الأزمات ذو خبرة قليلة و كفاءة متدنية.²

فعالية القيادة في اتخاذ القرارات الحاسمة : إن نجاعة و حسن عمل فريق إدارة الأزمات في احتواء الأزمة و الخروج بأقل الأضرار و الخسائر، مرهون بحسن اختيار القائد في هذه المهمة أو من هو مسؤول عن تسيير هذه المؤسسة، حيث أن سلوكيات القائد الفطرية أو المكتسبة كلها مميزات تساعد على استشعار الأزمات و إيجاد الحلول المبكرة قبل فوات الأوان.³

¹ - عفاف محمد الباز، دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة، مجلة النهضة، العدد الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر، 2002 ، ص: 68.

² - فهد علي الناجي، أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، 2012، ص: 36.

³ - حلمي شحادة يوسف، نحو منهجية علمية لإدارة الأزمات ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الإدارة ، المجلد 12 ، العدد الأول ، المملكة العربية السعودية ، 1998، ص: 109.

المبحث الثاني : آليات تصميم نظم الإنذار المبكر

سنتناول من خلال هذا المبحث مكونات نظم الإنذار المبكر وكيفية بناءه من خلال استخدام أنظمة اتصالات متكاملة لمساعدة المؤسسات المالية في الاستعداد لمواجهة المخاطر الممكن حدوثها أو تجنبها بأقل الخسائر.

المطلب الأول: مكونات نظم الإنذار المبكر

يتكون نظام الإنذار المبكر من مجموعة عناصر مترابطة يلزم توفرها لتحقيق الكفاءة و الفعالية، و يمكن حصر مكونات الإنذار المبكر الرئيسية في العناصر الأربعة التالية :

- **معرفة المخاطر :** و هي تعني التعرف على الخطر الموجود أو المتوقع و أسبابه و مدى احتمالية حدوثه و الأضرار المتوقعة منه ومداهما الزمني و المكاني و الأطراف ذات العلاقة به؛
 - **رصد حركة المخاطر :** بعد أن يتم التعرف على المخاطر يأتي الدور هنا لرصد تحركات هذه المخاطر و مراقبة تغيرها عبر الزمن ؛
 - **القدرة على الاستجابة :** و هذا يعني لزوم أن يكون هناك سرعة استجابة للتعامل مع الخطر تتوازي مع سرعة الخطر و تحركاته، و أن تكون هذه الاستجابة قادرة على السيطرة عليه ؛
 - **توفر الاتصالات :** يلزم أن تتوفر آلية يمكن من خلالها التواصل لإيصال الإنذار إلى جميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب و كذلك إلى توصيل الرسائل و الإجراءات المطلوبة تنفيذها.¹
- ويتكون نظام الإنذار المبكر الكامل و الفعال من العناصر السابق ذكرها، بدءاً من المعرفة بالخطر ونقاط الضعف و انتهاءً بالإستعداد و القدرة على الرد و المواجهة. كما تتضمن أفضل أنظمة الإنذار المبكر روابط قوية وقنوات اتصال فعالة بين كافة العناصر. و الشكل الموالي يوضح أهم العناصر الأساسية المكونة لنظم الإنذار المبكر.

¹ - اللعيدان إبراهيم بن عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص: 08-09.

الشكل رقم (01-01) : العناصر الأساسية المكونة لنظم الإنذار المبكر.



المصدر : اللحيان إبراهيم بن عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

المطلب الثاني: مراحل بناء نظم الإنذار المبكر

تتطلب الاستفادة من نظم الإنذار المبكر تقسيمه إلى مراحل و مستويات، بحيث يكون لكل مرحلة و مستوى أسلوب و إجراءات معنية للتعامل معها، ويتم وضع مسمى أو وصف لكل مرحلة و مستوى كما يمكن الترميز لها الأجل الاختصار إما بالألوان (أخضر، أصفر، أحمر) أو بالأرقام (1، 2، 3) أو بالحروف (أ، ب، ج).

أما بالنسبة لعدد المراحل و المستويات فليس هناك حد معين لها ،حين تختلف باختلاف الخطر و حساسيته و تأثيراته ،و لكن جرت العادة و خاصة في الأزمات الأمنية و الإدارية أن يتم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أو مستويات ¹.

¹ - خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 33.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

كما تعد عملية بناء المؤشرات الرئيسية للإنذار المبكر جزء مهم من عملية التخطيط القبلي للأزمات، والتي تعتبر أحد المراحل الرئيسية لإدارة الأزمات، و هي مرحلة تهدف إلى التنبؤ بالأزمات من أجل الوقاية منها والتعامل الصحيح معها عندما تقع. و يمكن التعرف بشكل إجمالي على كيفية بناء مؤشرات الإنذار الرئيسية من خلال عرض موجز لخطوات عملية التخطيط القبلي للأزمات، و ذلك على النحو التالي:¹

- **تحديد أهم الأزمات المحتملة :** تعتبر هذه الخطوة نقطة هامة و حرجة في عملية التخطيط للأزمات لكونها القاعدة التي تبنى عليها هذه العملية، و هي خطوة تحتاج إلى الكثير من الجهد و البحث العميق من خلال الإستعانة بأدوات البحث و أهمها جلسات الإستماع لأهل المعرفة والخبرة من العاملين والمختصين و جلسات العصف الذهني و التعرف و الإطلاع على التجارب السابقة من أجل الوصول إلى حصر لجميع الأزمات المحتملة المرتبطة بالظاهرة أو النظام أو العملية محل المتابعة و المراقبة، و من ثم عرضها على مصفوفة الإحتمالية و الخطورة للتعرف على درجة إحتمالية حدوثها و درجة خطورتها من أجل الوصول إلى تحديد أهم الأزمات و هي تلك الأزمات لكونها الأكثر إحتمالية و خطورة.

- **تحديد أهم المخاطر التي تؤدي إلى الأزمات :** بعد الإنتهاء من تحديد أهم الأزمات المحتملة لظاهرة أو نظام أو عملية محددة، يتم العمل على حصر جميع المخاطر المتوقعة لكل أزمة محتملة ، و من ثم عرضها على مصفوفة الإحتمالية و الخطورة للتعرف على درجة إحتمالية حدوثها و درجة خطورتها من أجل الوصول إلى تحديد أهم تلك المخاطر لكونها الأكثر إحتمالية و خطورة.

- **تحديد أهم السيناريوهات المحتملة لكل أزمة :** يعتبر السيناريو أسلوب خلاق يستهدف رسم الصور المحتملة لمستقبل الظاهرة أو النظام أو العملية محل الإهتمام و يمتاز بشموليته لجميع العوامل المؤثرة فيها، و يتم الإستفادة من السيناريو في مجال التخطيط لإدارة الأزمات من خلال رسم خارطة ذهنية لكل أزمة محتملة للوصول إلى جميع الصور المتوقع حدوثها، و يتم الحصول على هذه الصور من خلال إطلاق الخيال و التفكير الجانبي و المقارنة التي يتم تنفيذها بواسطة جلسات الإستماع لأهل المعرفة و الخبرة من العاملين و المختصين و جلسات العصف الذهني و استدعاء الخبرات و التجارب السابقة، و بعد ذلك يتم تحديد أهم

¹ - رضا آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص: 132.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

السيناريوهات المحتملة من خلال عرضها على مصفوفة السيناريوهات التي يتم من خلالها التعرف على درجة احتمالية حدوث هذا السيناريو من عدمه و درجة خطورته حيث يتم إختيار الإحتمالات بإعتبارها أهم السيناريوهات المحتملة و بعد ذلك يتم وضع تصور كامل لما يمكن أن يؤول إليه حال كل سيناريو وما يمكن أن يتفرع منه¹.

- **وضع خطط للتعامل مع أهم السيناريوهات المحتملة :** يتم وضع خطط لإدارة ومواجهة أهم السيناريوهات المحتملة مع مراعاة العوامل والظروف المتوقع مصاحبته للسيناريو والمؤثرة فيه كالأوضاع السياسية و الإجتماعية ، وكذلك تحديد الأطراف المتوقعة في الأزمة وعلاقتها و تأثيرها ، كما يلزم أن تشمل الخطة جميع أوجه التعامل مع الأزمة وعلى رأسها ما يتعلق بالناحية الإعلامية و الإمداد والتموين.

- **بناء مؤشرات الإنذار الرئيسية المبكرة للأزمات المحتملة :** بعد الإنتهاء من تحديد أهم الأزمات المحتملة والمخاطر التي يمكن أن تتسبب بها ، يقوم فريق التخطيط للأزمات ببناء المؤشرات الرئيسية للإنذار المبكر، و التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات المحتملة بقصد الوقاية منها و الإستعداد للتعامل معها وتحديد المؤشرات و بناءها ليست بالعملية السهلة، حيث تحتاج إلى الفهم و المعرفة بذات المؤشرات والمعرفة العميقة للظاهرة.

- **إختيار القياس المناسب لكل مؤشر :** بعد أن يتم تحديد المؤشرات الرئيسية يأتي الدور هنا لوضع الآلية التي سوف يتم بها مراقبة و متابعة المؤشر و قياس التغير الإيجابي و السلبي الحاصل له، و يفضل أن يكون القياس من خلال القياس الكمي و الإبتعاد عن القياس النوعي، حيث يتميز القياس الكمي بالثبات والموضوعية و سهولة القراءة و الكشف السريع عن أي تغيرات أو تحولات تحدث له.²

- **تعيين أفراد فريق إدارة الأزمات المحتملة :** من الصعب إمكانية إدارة الأزمات من قبل شخص واحد أو من خلال وجهة نظر واحدة، و هذا يستدعي تكوين فريق عمل للقيام بإدارة الأزمات.

¹ - رضا آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

² - نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

و لتحقيق النجاح و التوازن في أداء الفريق يلزم مراعاة ما يلي ¹:

- توضيح سبب تعيين كل عضو هل هو للمنصب أم للشخص ؛
 - أن يكون الفريق متنوع الخبرات و التخصصات ؛
 - أن يمتلك أفراد الفريق المعرفة و القدرة على إتخاذ القرارات الصحيحة؛
 - أن يكون ضمن أفراد الفريق مدير الدائرة أو الشعبة أو الجهاز المرتبط عملها بالأزمات ذات العلاقة حيث أن إبعاده وإخراجه من قائمة فريق إدارة الأزمات يعني إخلاء مسؤوليته و إضعاف إهتمامه وعنايته بالوقاية من بواردها بحجة أنها لا تدخل ضمن إختصاصاته ؛
 - تدريب الفريق على الخطة و التأكد من فهمهم لها، و كذلك التعامل مع الأجهزة و التقنيات الموضوعية للأزمات، حيث أن إدارتهم الصحيحة للأزمة تأتي من خلال الصورة الذهنية المرسومة لديهم عنها؛
 - تعيين رئيس للفريق وتحديد صلاحياته؛
 - أن يكون العدد فردي للتصويت على القرارات المتخذة؛
- أن يتم إطلاعهم على التجارب السابقة و عمل حلقات نقاش حولها.

- **المحاكاة:** تأتي بمثابة إختبارات عملية على أرض الواقع لنفس المجتمع للتأكد من سلامة الخطط الموضوعية و فهم العاملين لها و تحديد الفجوة بين الإمكانيات الموجودة و المهارات المطلوبة، وفي الحالات التي يصعب تطبيقها على أرض الواقع بسبب تأثيرها على نظام المنظمة و التسبب في إضطرابها أو بسبب وجود مانع ديني أو أخلاقي في تطبيقه على الواقع كإضرابات العمال لإحتمالية أن تؤدي إلى إضطراب المنظمة كما أنها تؤدي إلى كشف بعض الأسرار خاصة في العمليات ذات الطابع السري، و لذا يتم اللجوء إلى إستخدام النموذج و الذي يتم تنفيذه من خلال تهيئة الأجواء المتوقعة.²

1- فيصل السعيدة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الامع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 65.

2- رضا آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

الفصل الأول : نظم الإنذار المبكر

- تصميم بطاقة إدارة الأزمات : تأتي هذه الخطوة لترتيب ما سبق بطريقة يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة بيسر و سهولة من خلال تصميم بطاقة إدارة الأزمات و هي بطاقة تحوي جميع المعلومات الأساسية عن كل أزمة محتملة بشكل واضح و مختصر و مرفق بها التفاصيل الخاصة بما ورد في البطاقة.¹

المطلب الثالث: معوقات الاستفادة من الإنذار المبكر

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من إشارات الإنذار المبكر و من أهمها:²

- إنكار الخطر و إنكار وجوده ؛
- ضعف اهتمام الإدارة العليا بتنفيذ دور نظام الإنذار المبكر؛
- ارتفاع التكاليف المادية لتطبيق نظام الإنذار المبكر و نقص التمويل ؛
- ضعف الاهتمام بالإنذار المبكر و الاستعداد له لكونه يتعلق بحدث افتراضي في المستقبل، و الميل إلى المجازفة بالافتراض التفاؤلي بأن الأزمة و الكارثة لن تحدث في المستقبل ؛
- القراءة الخاطئة لإشارات الإنذار المبكر؛
- تأخر وصول إشارات إلى الأجهزة المعنية ؛
- استخدام مؤشرات خاطئة ؛
- استخدام مؤشرات تعطي قراءة سطحية .

¹ - عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006 ، ص: 65.

² - حمزة طيبي، المعايير الدولية للجنة بازل للرقابة المصرفية: بازل I و بازل II، الطبعة الأولى، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، الجزائر، 2008 ، ص:

خلاصة الفصل الأول

لقد أشارت مختلف الدراسات أن الأزمات المالية تكون في الأغلب مصدرها القطاع المالي، وأخرى ناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، لهذا كان موضوع نظم الإنذار المبكر للازمات البنكية موضوع اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة بنكية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والبنكية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز البنكي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب.

تتبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لازمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات عليه تعرضنا في هذا الفصل لنظرة شاملة حول مفاهيم المستخدمة لتعريف أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية، كما تطرقنا لآليات تصميمه.

الفصل الثاني

التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

تمهيد

تحتل الصناعة البنكية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لكون القطاع البنكي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة و رعايتها للمصالح الاقتصادية، و هذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع بنكي قوي يساعد على إمداد قطاعات مختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطاتها و تقديم الخدمات البنكية على اختلاف أنواعها، و من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، و ذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك و التواصل إلى قطاع بنكي سليم، يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين و يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل مناسب، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني و ازدهاره .

كما يعد الفشل المالي البنكي من أخطر ما قد يواجه القطاع البنكي و يهدد وجوده؛ فقد يمتد الفشل المالي البنكي الفردي و تتشكل أزمة بنكية شاملة، تؤثر سلبا في أداء الجهاز البنكي كاملا، و قد تمتد آثاره وتتوالى الانهيارات لتصل إلى أزمة مالية شاملة، تؤثر سلبا في الاقتصاد الكلي للدولة.

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول: خلفية عامة حول الأزمات البنكية .
- المبحث الثاني: آليات التنبؤ بالأزمات البنكية.

المبحث الأول: خلفية عامة حول الأزمات البنكية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية الأزمات البنكية التي تصيب الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة على السواء بين الفترة و الأخرى حيث نجد أن العديد من دول العالم تعرضت لأزمات بنكية أدت إلى آثار وخيمة على اقتصادياتها، كما تعدت بعض هذه الأزمات الحدود لتصيب أغلب اقتصاديات العالم، مما أدى إلى تعطل الاقتصاد عن أدائه لوظيفته لفترة من الزمن .

المطلب الأول: مفهوم و أنواع الأزمات البنكية

ستتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم و أنواع الأزمات البنكية، حيث أصبح مصطلح الأزمة البنكية واسع الانتشار في المجتمعات المعاصرة إذ تطرق العديد من الباحثين و الاقتصاديين إلى مفهوم الأزمة البنكية.

1- مفهوم الأزمات البنكية

عرفت الأزمة من وجهات نظر عديدة، من أهمها مايلي :

1-1- الأزمة لغة

تفيد الأزمة في اللغة إلى معنى الشدة و القحط ، يقال تأزم الشيء أي اشتد و ضاق .¹

و ينحدر أصل كلمة أزمة من الكلمة الفرنسية " Crise " و من الكلمة اللاتينية "Crisis" والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية التي تكتب عادة "Krisis" وفق الحروف اللاتينية.²

Krisis → Crisis → Crise

¹ - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، مصر ، 2004، ص: 16.

² - عبد الرزاق سعيد بالعباس، ما معنى الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي- ، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2009، ص: 06.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

كما ترجع الأصول التاريخية لمصطلح الأزمة إلى الطب الإغريقي باعتبارها نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض، و تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري و مفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع هذا المصطلح في المعاجم الطبية، و تم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة و الكنيسة و بحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تطور فاصلة في العلاقات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.¹

1-2- الأزمة اصطلاحاً

الأزمة هي حالة عدم الاستقرار تتضمن إشارات و تنبؤات بحدوث تغيرات حاسمة قريبة تكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق.²

كما تعرف أنها: " مجموعة الظروف و الأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء و هي النقطة الحرجة و اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ".³

و الأزمة هي: " مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، و ينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة و يدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها و إعادة التوازن لهذا النظام".⁴

¹ - نعيم إبراهيم الطاهر ، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص: 09-10.

² - يوسف أحمد أبو فارة ، إدارة الأزمات ، الطبعة الأولى مدخل متكامل ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص: 23.

³ - محمود جاد الله ، إدارة الأزمات ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص: 10.

⁴ - ماجد عبد المهدي المساعدة، إدارة الأزمات- المداخل، المفاهيم و العمليات- ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص: 22.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

أو هي : "كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس و منظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية".¹

وتعرف أيضا بأنها : "حدث مغاير لما هو مخطط له، قد يكون متوقعا وقد لا يكون".²

كما تعرف على أنها : عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء إيجابيا أو سلبيا على النظام ككل".³

إذن و كمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن الأزمة هي موقف حرج و معقد، و حالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث و تتلاحق و تختلط فيه الأسباب بالنتائج، و تفسر عن جملة من النتائج غير المتوقعة وصعوبة في اتخاذ القرارات، كما يمكن أن تكون الأزمة كنقطة تحول نحو وضع أفضل باعتبارها فرصة لتحديد نقاط الضعف في النظام المعني .

1-3- مفهوم الأزمة البنكية

لا يوجد تعريف محدد للأزمة البنكية و فيمايلي سنستعرض بعض التعريفات التي تسمح برفع الالتباس الذي يحيط بهذا المصطلح والوصول إلى صورة شاملة له، من بينها.

الأزمة البنكية هي: " تلك الاضطرابات، أو الانقطاعات العميقة في أداء الأسواق البنكية و المتميزة بانخفاض حاد في أسعار الأصول و كذا عجز العديد من المؤسسات البنكية و غير البنكية".⁴

وت عرف أنها: " تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، و حجم الإصدار، و أسعار الأسهم و السندات و حجم الودائع البنكية و معدل الصرف".⁵

¹ - عبد السلام أبو قحف ، إدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات، الطبعة الثانية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص: 246.

² - صلاح عباس ، إدارة الأزمات في المنشآت التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2002، ص: 28.

³ - عبد الرزاق سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 08.

⁴ - Frederic Mishkin ,Monnaie Banque & Marches Financiers, Nouveaux Horizons, 8^{ème} Édition , Paris, France, 2007, p: 233.

⁵ - دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأسس، ترجمة : عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1992، ص: 11.

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

و يمكن تعريفها أيضا بأنها: "ارتفاع مفاجئ و كبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية، و ينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات البنكية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض و تزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة البنكية و في هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب وودائعهم قبل أن يتعرض البنك للأزمة".¹

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن الأزمات البنكية تظهر عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة للطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة السيولة، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة بنكية و عندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض و هو ما يسمى بأزمة الائتمان .

2- أنواع الأزمات البنكية

تعتبر الأزمات البنكية من الأزمات المالية الشائعة جدا، و لكنها الأقل حصولا في المجتمع، و هي من الأزمات التي يصعب التنبؤ بها، لأن البنوك تعمل بشكل كبير على البيئة المعلوماتية و القانونية و القضائية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية و تحصيل القروض، و بمجرد ضعف المؤسسات تزيد نسبة الحظر على المصارف البنكية.²

¹ - هيل عجمي جميل، الأزمات المالية: مفهومها و مؤشراتنا و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، الأردن، 2003 ، ص: 282.

² - عمرو هشام محمد، دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الإقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 24، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2010 ، ص: 22.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

وهناك نوعين من الأزمات البنكية هما :¹

2-1- الأزمة البنكية الفردية

هي الحالة التي تضعف فيها قدرة بعض البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءتها المالية نتيجة الأصول المتعثرة ليدها، ما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، حتى تصبح قيمة البنك السوقية الصافية سالبة، حيث يمر البنك المعسر الذي يرتفع احتمال وقوعه بالفشل المالي الكلي بمرحلتين :

- **مرحلة نقص السيولة:** تقوم المؤسسات البنكية بإقراض معظم الودائع لديها و تشغيلها في استثمارات متنوعة الآجال مقابل احتفاظها بنسبة منخفضة من السيولة لتغطية عملية السحب اليومي، و في حالة تجاوز عمليات السحب اليومي نسبة السيولة المحتفظ بها يجد البنك نفسه أمام نقص في السيولة، و يكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة اتجاه دائنيه (المودعين و أصحاب السندات) حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة و تترافق أزمة السيولة البنكية مع امتناع المؤسسات البنكية عن توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، و توالي الخسائر التشغيلية الأكثر من العام .

- **مرحلة أزمة الائتمان :** و هي امتناع المؤسسة البنكية عن منح الائتمان نتيجة تخوفها من انخفاض نوعية محفظة القروض لديها، و تعثر نسبة كبيرة من محفظة القروض لديها، و تحولها إلى قروض غير منتجة؛ نتيجة ظروف الاقتصاد غير ملائمة، أو عندما لا تتمح إدارة الائتمان البنكية القروض للعملاء، بناء على أسس عملية و دراسة جدوى واقعية وخاصة عندما يكون لهؤلاء العملاء عن السداد .

2-2- الأزمة البنكية العامة

هي امتداد العدوى في نقص السيولة البنكية من البنك المتعثر إلى البنوك الأخرى. فالأزمة البنكية العامة هي الحالة التي يصيب فيها النظام البنكي بشكل، حيث تفوق القيمة السوقية التزامات البنوك القيمة السوقية لأصولها، ما قد يدفع بالبنوك السليمة ماليا إلى إقفال أبوابها .

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية و الأعمال المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسار، عمان، الأردن، 2005 ، ص:272.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

إذا أن ضعف المراكز المالية لعدد كبير من البنوك يزعزع الثقة في النظام البنكي و يؤدي إلى عدم قدرة معظم المودعين على التمييز بين البنوك ذات المراكز المالية الضعيفة و البنوك ذات المراكز المالية السليمة، وذلك بسبب عدم وضوح المعلومات فإن المودعين نتيجة لوقوعهم بأزمة الثقة بسبب خوفهم من احتمال عدم قدرة البنوك على تلبية طلبات السحوبات فيتوجهون إلى سحب نقودهم جماعيا، مهما كانت حقيقة المركز المالي للبنك المتسببين بذلك بحالة من الذعر الجماعي البنكي يترافق مع قيام البنوك بتجميد الودائع وإغلاق بعض فروعها عدة أيام، حيث قد يستفيد رأس المال الجهاز البنكي، ما يؤدي إلى إرغام السلطات النقدية على التدخل لتقديم الدعم لهذه البنوك، أو قد تلجأ السلطات النقدية إلى إعادة هيكلة المؤسسات البنكية و تأمين بعضها و دمج بعضها الآخر.¹

و تعد الأزمة البنكية عامة عندما تستوفي شرطين أساسيين هما:

– ظهور علامات واضحة على الفشل المالي في العدد الكبير من البنوك لتشمل النظام البنكي كله (ارتفاع نسبة الخسائر التشغيلية الإجمالية للأصول وتراكمها أكثر من 3 سنوات، انخفاض كبير في نسبة السيولة، زيادة سحوبات الودائع، ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 10% من إجمالي القروض، تصفية بعض البنوك و إعلان إفلاسها أو دمجها ببنوك أخرى أو حدوث حالة تأمين بنكي).

– إجراءات تدخلية واسعة النطاق لحماية الجهاز البنكي من قبل البنك المركزي و وضع سياسات نقدية، وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع وتعطيل العمل بالبنوك بعض الأيام أو فرض نظام عام لتأمين الودائع .

أما إجراءات السلطات النقدية التدخلية فتعد واسعة النطاق في النظام البنكي، إذ جرى استخدام ثلاثة على الأقل من إجراءات الستة التالية :

¹ - نارمين محمد غسان الحمودي ، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2016 ، ص:ص : 14-15.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- التوسع في العرض النقدي، و دعم السيولة البنكية من البنك المركزي و وضع الأموال على النحو واسع النطاق، عندما يتجاوز هذا الدعم نسبة 5% من نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي؛
- ارتفاع تكاليف إعادة الهيكلة البنكية، وذلك عندما تتجاوز النسبة المعيارية 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- تأمين عدة بنوك من البنوك ذات الحصة السوقية الكبيرة؛
- الاستحواذ الكبير على الأصول البنكية مما يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي من المؤسسات البنكية الدولية الكبرى؛
- إجراءات قانونية لتجميد الودائع الكبيرة، و إغلاق فرع أو أكثر من فروع البنوك الكبيرة لعدة أيام أو تصفية بعض البنوك نهائياً؛
- وتبدأ نهاية الأزمة المالية البنكية عندما يتحقق معدل النمو الموجب في كل من الناتج المحلي الحقيقي و معدل نمو حجم الائتمان و هي فترة لا تقل عن عامين متتالين¹.

المطلب الثاني: شدة أبعاد الأزمات البنكية

سنحاول من خلال ها المطلب التطرق إلى كل من شدة و أبعاد الأزمات البنكية .

1- شدة الأزمات

تتراوح الأزمات بين نوعين أساسيين من الشدة و الضعف هما :

1-1- أزمات عفيفة

و هي بالغة الشدة و العنف، تؤثر في الكيان الإداري، بل تكاد تدمره و لا سبيل إلى مواجهتها غير افتقارها للقوة الدافعة و تقسيمها إلى أجزاء، حتى يمكن معالجة كل جزء على حدى و يتمثل هذا النوع من

¹ - نارمين محمد غسان الحمودي ، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

الأزمات في الإضرابات العمالية و الامتناع عن العمل حتى تستجاب المطالب، ما قد يسبب خسائر ضخمة .

1-2- أزمات خفيفة

يتمثل هذا النوع في الأزمات الناتجة من حوادث التخريب و على الرغم من أنه قد يبدو عنيفا إلا أن تأثيره يكون محدودا و يسهل معالجته بسرعة، بعد معرفة الأسباب و الكشف الصريح عنها.¹

2- أبعاد الأزمات

و تتمثل فيما يلي :

2-1- أزمات عالمية

هي أزمات لها تأثير محلي غالبا ما تنجح الدول الكبرى في نقل أزماتها إلى الدول التي تدور في فلكها فيكون تأثير تلك الأزمات فيها أشد خطرا منه في دولة المركز فلو ساء المحصول القمح الأمريكي مثلا فإن تأثيره لن يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل سيكون أشد تأثيرا في الدول التي يعتمد عليه غذائها، إذ يمكن واشنطن أن تؤمن حاجاتها إلى القمح من مخزونها الإستراتيجي، و أن تستبدل به سلعا أخرى و هو ما يتعذر على الدول التابعة لها اللجوء إليه .

2-2- أزمات محلية

إن مثل هذه الأزمات لها تأثير خارجي يتضح كلما كانت الدول النامية مترابطة إذ يمكنها ترابطها وعلاقتها التعاونية من جعل أزماتها تطاول العالم الخارجي فتدفع الدول الكبرى إلى القيام بمسؤولياتها تجاه تلك الأزمات و يتحقق ذلك على مراحل تتمثل في امتصاص ضغطها و استيعابه ثم إفقادها تأثيرها الذاتي وأدى ذلك لأزمة جديدة كرد فعل للتعامل مع الأزمة الأصلية و تحويل مصادرها، و يلي ذلك المرحلة الأخيرة وهي جني مكاسب تحويل مسار الأزمة إلى أطراف أخرى و إجبارها على مواجهتها، و يتمثل ذلك في ما

¹ - داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال ، جامعة وهران ، الجزائر، 2014، ص،ص: 18-19.

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

عمدت إليه الدول المنتجة للنفط من نقل الأزمة النفطية إلى جميع الدول المستهلكة، و ما بادرت إليه في الوقت نفسه الدول الصناعية الكبرى من نقل عبئ تلك الأزمة مرة أخرى إلى دول العالم كافة التي تعتمد على منتجات تلك الدولة النفطية.

وهناك أزمات محلية فقط و هي الأزمات التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة بل يقتصر على قطاع محدود منها، و لا يمكن ترحيلها إلى الخارج و لذلك فهي تعالج في إطار محلي فقط.¹

المطلب الثالث: مسببات الأزمات البنكية و سياسات تجنبها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم مسببات الأزمة البنكية و الطرق أو السياسات المنتهجة لتجنبها أو التخفيف منها.

1- مسببات الأزمات البنكية

ركزت الدراسات التحريية التي تناولت الأزمات البنكية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات البنكية تعود إلى مجموعتين من العوامل هما:

1-1- العوامل الاقتصادية الكلية

هناك مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات البنكية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية و من هذه المسببات :

- الاختلالات الهيكلية الكلية : و هي الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتابة في بنية الاقتصاد الوطني و ما يترتب عنها من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة و الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة : تعتبر التدفقات الرأسمالية متغير اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض

¹ - داودي ميمونة، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

و تقلل من حوافز الاستثمار من جهة، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع البنكية و تعري البنوك على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى و هنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية، و من أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبا ضعف الرقابة البنكية بخصوص الحوالات و حركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية و ليست في الاستثمار في الأصول الحقيقية.

- **سياسات الإقراض** : قد تتوسع بعض البنوك في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها :

- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دافع المنافسة و الربح ؛

- التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض .

حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلا أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان البنكي و فرضت على البنوك تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات السيئة في الإدارة لعبت دورا كبيرا في توسع حجم الإقراض البنكي¹.

- **سياسات سعر البنك** : أسعار الصرف المرنة أو المقيدة تعد عاملا أساسيا في أزمة النظام البنكي، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة و هذا راجع إلى أن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يريد من هشاشة النظام البنكي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي و يرفع من أسعار الفائدة المحلية، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان البنكي. و في المقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف

¹ - عبد الله إبراهيم القوي، الأزمة المالية العالمية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها للاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد الرابع، ديسمبر 1998، عمان، الأردن، ص: 04.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم البنوك إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات العمل البنكي .

- **تشوه نظام الحوافز** : إن ملاك البنوك و الإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل البنك مخاطر زائدة عن مقدرته، ومن ناحية أخرى فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في البنوك و قلة خبرتها كانت من أسباب ظهور الأزمات و أن عملية تعديل هيكل البنك و تدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من أثارها بحيث لم يحدث أي تغيير في الإدارة و طريقة تقييمها و إدارتها لمخاطر الائتمان، و دلت التجارب كذلك على أن الإدارات في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للبنك لسنوات و ذلك نتيجة لضعف الرقابة البنكية من ناحية و ضعف النظام و الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى¹.

- **الإصلاحات الاقتصادية و التحرير المالي**: إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة و المبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام البنكي و تكون سببا للأزمة، فتحرير أسعار البنك مثلا يضعف من إمكانية النظام البنكي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل كما أن خفض القيود الإقراض البنكي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية².

1-2- العوامل الاقتصادية الجزئية

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل بنك أو مجموعة من البنوك دورا هاما في نشوء الأزمات المالية.

¹ - ناجي التوتي ، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، الكويت ،ماي 2004، ص: 08.

² - عبد الله إبراهيم القويز، مرجع سبق ذكره ، ص: 02.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

و يمكن حصر هذه العوامل في مايلي:

- ارتفاع نسبة القروض/ حقوق الملكية : مما يضع أعباء مرهقة على النظام البنكي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتأخر مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات البنكية التي ترتب عليها في فترات الرواج السابقة ؛

- تنامي العلاقة بين البنوك و الشركات: حيث من الطبيعي أن يتعرف البنك على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية، و قد أشارت الكثير من الدراسات أن البنوك الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، و الفساد و نقص المعلومات .

إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجح عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات البنوك و إنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمتها حيث أن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة البنوك أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام البنكي .

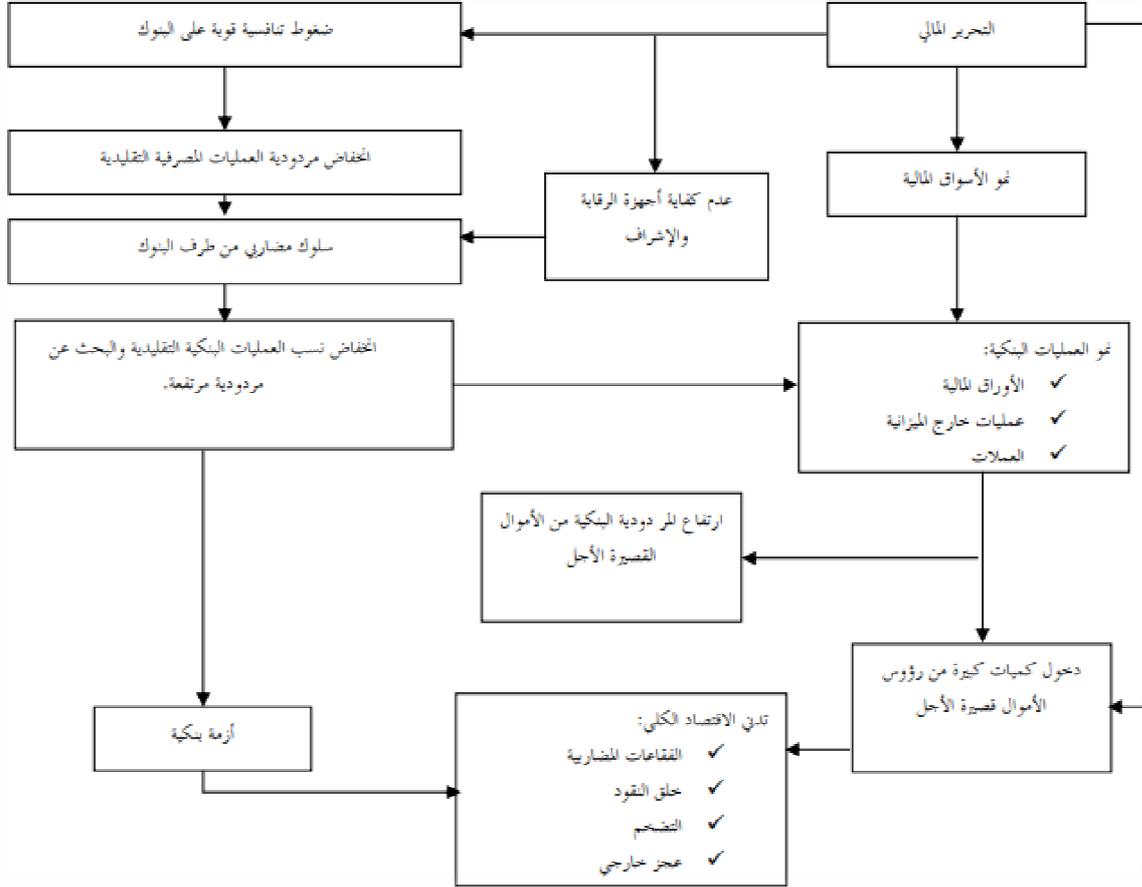
- عدم توافق تواريخ الاستحقاق : حيث أن المشكلة التي تواجه مديري البنوك هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل، بل أن الأمر يتعدى أحيانا عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع البنكية و هيكل الائتمان البنكي من جهة أخرى.¹

فيما يلي الشكل رقم (01-02) الذي يوضح العلاقة بين حدوث الأزمة البنكية و التحرير المالي والمضاربة و هو يعكس الأسباب الكلية و الجزئية لحدوث الأزمة البنكية.

¹ - عبد الله إبراهيم القوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 03.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

الشكل رقم (01-02) : العلاقة بين التحرير المالي، المضاربة، الأزمات البنكية.



Source: Louis Miotti & Dominique Philon, Libéralisation financière-
spéculation et crise bancaire , Article Publie dans Eco-internationale
N°85 ,1 trimestre, 2001,p:40.

2- سياسة التجنب للأزمات البنكية

تتمثل أهم السياسات المقترحة للتقليل من الأزمات البنكية أو مواجهتها فيما يلي¹:

– العمل على تقليل الاضطرابات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي خصوصا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة، و ذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع و شراء تأمين ضد تلك

¹ - ناجي التوي ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص:10-11.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- المخاطر و الاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات و استخدام سياسات مالية و نقدية متأنية و أكثر التزاما بأهدافها¹؛
- الاستعداد و التحضير الكافي لحالات التراجع في السواق المالية و الراج المتزايد في منح الائتمان البنكي و توسع الدور المالي للقطاع الخاص، و ذلك عن طريق استخدام السياسات المالية و النقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة و تصميم نظام رقابة بنكية يقوم بتعديل و تقليل درجة التقلبات و تركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى ؛
 - التقليل من حالات عدم التلاؤم و المطابقة في السيولة مع التزامات البنك الحاضرة و المطلوب هو آلية التنظيم العمليات البنكية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة و قد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة)، و يمكن تقليله في حالات الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي ؛
 - الاستعداد الجيد و التهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة البنكية، وإتباع المعايير الدولية كمييار بازل لكفاية رأس المال، كما يفترض العمل على تطوير و تعديل الأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية للقطاع البنكي ؛
 - تقليص دور الدولة في القطاع البنكي و التقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، و قد يكون السبيل لذلك هو الحث و التحفيز على تقليل دور الدول من خلال برنامج خصوصية القطاع البنكي ؛
 - تقوية و تدعيم النظام المحاسبي و القانوني و زيادة الشفافية و الإفصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول البنك و القطاع البنكي ؛
 - تحسين نظام الحوافز لملاك البنوك و إدارتها العليا بما يخدم و يعزز نشاطات البنوك بحيث يتحمل كل طرف ناتج قراراته على سلامة أصول و أعمال البنك²؛

¹ - ناجي التوتى، مرجع سبق ذكره ، ص:12.

² - نفس المرجع و الصفحة سابقا.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- منح و عزل آثار سياسية، سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال البنك أو التهديد بأحداث أزمة في القطاع البنكي ؛
- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية، بمعنى منح التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية، و هي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها ؛
- زيادة التنافس في السوق المالي و ذلك عن طريق فتح مجال للبنوك الجديدة سواء المحلية أو الأجنبية و الحد من انتشار احتكار القلة ؛
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع و المصرح به حتى تستطيع البنوك تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة ؛
- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل للمراقبة و تتبع أعمال البنوك التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول البنكية و زيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث و الأزمات البنكية قبل حدوثها وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز البنكي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومن انتقالها على البنوك الأخرى؛
- خفض الإضرابات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي بالتنوع والشراء تأمين ضد المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة التقلبات و استخدام سياسات مالية ونقدية متأنية و أكثر التزاما بأهدافها المناسبة للتعامل مع المشاكل ؛
- خفض حالات عدم التلاؤم و المطابقة في السيولة بفرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترة العادية، و يمكن خفضه في حالات احتياج البنك للسيولة وقت الأزمات و الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي ؛
- إتباع معايير الدولة كمييار لجنة بازل لكفاية رأس مال و تطور و تعديل الأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية للقطاع البنكي ؛
- تقليص دور الدولة من خلال برنامج خصخصة القطاع البنكي ؛
- زيادة الشفافية و الإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من حملة أصول البنك و القطاع البنكي المالي؛

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- تحسين نظام الحوافز، أملاك البنوك و إدارتها العليا لتعزيز أنشطة البنوك بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول و أعمال البنك؛
- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية؛
- فتح المجال للبنوك الجديدة أو أجنبية و الحد من انتشار احتكار القلة ؛
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع المصرح به؛
- رفع الرقابة الوقائية وتتبع أعمال البنوك التجارية من منظور السلامة و الأمن للأصول البنكية، لزيادة على التنبؤ للكوارث و الأزمات البنكية قبل حدوثها الحد من آثارها السلبية والوقائية منها، و منح انتقالها إلى بنوك أخرى¹.

المبحث الثاني : آليات التنبؤ بالأزمات البنكية

يعتبر التنبؤ القاعدة الأساسية للقيام بالعديد من العمليات الإدارية و غيرها من العمليات التي تقوم بها المؤسسة فهي تتعلق بتقدير الظواهر المستقبلية بالاعتماد على الفترات الزمنية في الماضي لهذه الظواهر، وعلى هذا الأساس فتوقع التغيرات الممكن حدوثها من أجل اتخاذ الإجراءات يساعد على التخطيط و اتخاذ القرارات الاقتصادية و كذا إعادة صياغتها.

و تكون هذه التنبؤات دقيقة تعتمد على أساس علمي منهجي بحيث لا تمارس إلا من قبل المتخصصين في هذا المجال، و من أبرز الوظائف و أحوجها للتنبؤ هي إدارة المبيعات حيث تحتاج تنبؤات على مبيعاتها².

¹ - محمد عبد الوهاب العزاوي، الخبير المالي عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامع الشارقة و إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن، 2010، ص: 82.

² - مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2007، ص : 120.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

المطلب الأول : أساليب التنبؤ بالأزمات البنكية

قبل التطرق إلى الأساليب المعتمدة في التنبؤ بالأزمات البنكية سنحاول تقديم مفهوم مختصر لماهية التنبؤ، إذ تعدد مفاهيم التنبؤ بتعدد المفكرين الاقتصاديين و نذكر من بينها مايلي :

يعرف التنبؤ على أنه : " عملية عرض حالي لمعلومات مستقبلية باستخدام معلومات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي كما أن التنبؤ بنقطة أساسية و ضرورية لجميع وسائل التسيير لأنه يمثل قراءة لما سيكون عليه المستقبل".¹

كما يعرف أيضا على أنه : " توقع لأحداث المستقبل كأن تتنبأ بكمية الإنتاج للعام المقبل مثلا، حيث تشمل عملية التنبؤ دراسات إحصائية للفترات الماضية، و على أساسها نتوصل إلى وضع افتراضات للفترة المستقبلية".²

و تعتبر نماذج القياس الاقتصادي وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير الظواهر بعض الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها المستقبلي لأغراض أهمها لأغراض أهمها البرمجة و التخطيط الاقتصادي، فهي عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية (تابعة) و أخرى خارجية (مستقلة) بالإضافة إلى مجموعة معلمات و مقادير عشوائية، و تمثل هذه المعادلات نظاما كاملا لتشييه مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني.³

¹ - عاشور بدار، آليات المفاضلة بين النماذج في التنبؤ بحجم المبيعات-الاختيار بين نموذج الانحدار ونموذج السلاسل الزمنية في التنبؤ - دراسة حالة مؤسسة ملينة الحضنة بالمسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13، المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 203.

² - بوقروج نسيم، دراسة تنبؤية للمبيعات -دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، الجزائر، 2013، ص: 13.

³ - نفس المرجع و الصفحة سابقا.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

و من أجل القيام بعملية التنبؤ بشكل دقيق لابد من إتباع الخطوات التالية:¹

- القيام بدراسة الظاهرة المعالجة، و ذلك من خلال تحليل السلسلة الزمنية التي تشتمل قيم الظاهرة خلال فترات زمنية متتابعة ؛
 - إجراء مقارنة دقيقة من أجل اختبار السلسلة الزمنية من حيث مدتها (طول الفترة الزمنية)؛
 - إمكانية معرفة ما إذا كان النموذج المختار سيؤدي إلى إعطاء النتائج ذات مستوى أعلى أم أدنى .
- كما أن اكتشاف نوع المتغيرات له أهمية كبرى في عمليات التنبؤ الإحصائي، و ذلك بالاستناد على الافتراض القائم على أن السلسلة الزمنية لن تغير من سلوكها خلال فترات زمنية لاحقة، إذ لابد من الإلمام بطبيعة السلسلة الزمنية المراد دراستها و إجراء مقارنة منطقية للتعرف على طبيعة النمو و الذي يساعدنا على اختيار النموذج الأمثل.

1- الأساليب المعتمدة للتنبؤ بالأزمات البنكية

يمكن القول عن أسلوب التنبؤ بأنه فعال إذا حقق مجموعة من الشروط هي :

التكلفة المقبولة، الدقة، توفر البيانات، الوقت المحدد لجمع البيانات و تحليلها، ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للقيام بعملية التنبؤ، كما يفترض بالفترة الزمنية المستخدمة في عملية التنبؤ، و على الأخص في التنبؤ القصير الأجل، أن تكون متجانسة ومتماثلة من حيث الظروف المحيطة و المؤثرة في سلوك المتغير المراد التنبؤ بقيمة، أي أن يشكل المستقبل القريب امتدادا للماضي.²

كما تعتمد دقة التنبؤ على صحة اختبار أسلوب التنبؤ، و ذلك بناء على طبيعة البيانات المدروسة، سواء أكانت (مقطعية، زمنية أو بانل)، و على الهدف المراد من عملية التنبؤ (الرقابة، التخطيط)، و أيضا على المدى الزمني للتنبؤ (قصير، متوسط، طويل الأجل)، فكلما قصرت الفترة الزمنية المستخدمة في عملية التنبؤ زادت دقة نتائجه .

¹ - مولود حشان ،السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص : 13.

² - حميدان عدنان عباس وآخرون ، الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ،سوريا، 2006، ص: 356.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

و هناك مجموعة من الأساليب تستخدم بشكل عام في التنبؤ وهي :¹

1-1- الأساليب الكمية

تعتمد هذه الأساليب على استخدام النماذج الإحصائية في التنبؤ بالمستقبل و اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة و من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي :

– أسلوب السلاسل الزمنية : تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم المتلاحقة زمنيا لظاهرة ما، و تعتمد دراسة السلاسل الزمنية بشكل أساسي على فهم السلوك التاريخي للظاهرة المدروسة لتقدير الوضع الحالي لها و التنبؤ بمستقبلها، فعند الرغبة في استخدام السلاسل الزمنية في عملية التنبؤ بالفشل المالي مثلا فإنه يتم دراسة بيانات القروض المتعثرة التاريخية على فترات زمنية متتابة بقصد وصف الاتجاه العام لسلوك القروض المتعثرة مثلا، ثم قياس التغيرات المختلفة التي تطرأ على هذا السلوك .

و من ثم فإن اختيار الأسلوب الإحصائي الأمثل لتحليل السلاسل الزمنية يعتمد على طبيعتها فالسلاسل الزمنية إما أن تكون ثابتة حيث تكون البيانات موزعة حول وسط حسابي خطيا، وهنا يكون تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط كافيا أو تكون غير ثابتة حيث تتميز البيانات بوجود وسط متحرك و اتجاه عام. وبالتالي يمكن استخدام الطرق و النماذج التالية لدراسة السلاسل الزمنية، و التي تركز على الجانب العشوائي للسلسلة الزمنية.²

أسلوب التمهيد الأسي : هو أسلوب يعتمد على الدراسة التحليلية لسلوك المتغير خلال فترة زمنية معينة، حيث تستخدم البيانات المتعلقة بالماضي لتحديد ما يتوقع حدوثه مستقبلا، ويتميز أسلوب التمهيد الأسي من الطرف بأنه لا يحتاج إلى كم هائل من البيانات، أما معامل التمهيد من الصفر أعطى وزنا أكبر

¹ - حميدان عدنان عباس وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

² - نفس المرجع و الصفحة سابقا.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

لبيانات الماضية، وكلما اقترب من الواحد الصحيح أعطى وزنا أكبر للبيانات الحديثة، ما جعل استجابة النموذج المستخدم سريعة لأي تغيرات جوهرية.¹

1-2- الأساليب النوعية

هي أساليب تعتمد على الخبرة ورأي الأفراد داخل المؤسسة المدروسة وخارجها وذلك تبعا للمستوى الهرمي لصناع القرار، حيث تستخدم هذه الأساليب فقط في

- أسلوب تحليل دلفي: يعتمد على اشتراك عدد معين من الخبراء في عملية التنبؤ بظاهرة معينة بالمراسلة وتبادل الآراء.

- طريقة لجنة الخبراء: تعتمد هذه الطريقة على إعلان اجتماع رسمي بين عدد معين من الخبراء شخصيا لتقدير ظاهرة معينة، وتتوقف كفاءة هذه الطريقة على مدى الخبرة التي يتمتع بها الأشخاص القائمون بالتنبؤ.²

1-3- الأساليب السببية

هي أساليب تعتمد على توافر بيانات تاريخية عن عنصر التنبؤ، وتوافر علاقة سببية بين العنصر المراد التنبؤ به و العناصر الأخرى التي تؤثر فيه، حيث يتم محاولة التنبؤ بالنتائج اعتمادا على معرفة الأسباب التي تكون بمعظمها ذات طبيعة اقتصادية ويتم صياغة هذه العلاقة في صورة معادلة، تسمى معادلة الانحدار، نصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي يتوقع أن يكون لها تأثير في هذا المتغير التابع.³

¹ - فرج أيمن أحمد، التأسيس العلمي لمراجعة التنبؤات المالية و أثرها على معايير المراجعة المتعارف عليها، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،طنطا، مصر، 1996، ص : 15.

² - كرم الله علي عبد الرحمان، التنبؤ و دوره في اتخاذ القرار، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة ، العدد 32، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1982، ص : 91.

³ - حميدان عدنان عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص: 428.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

1-4- أساليب الذكاء الاصطناعي

هي أساليب تعتمد على الذكاء الاصطناعي و الحاسبات الآلية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية بواسطة مجموعة من الأساليب، التي تستخدم البيانات الفعلية التاريخية كمدخلات للحسابات، مثل نظام الخبرة نظم دعم القرار ، أسلوب مغلف البيانات التطويقية و أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية حيث يتم استخدامها كبديل للأساليب التقليدية في الأداء، و تحديد العلاقات المتنوعة و المعقدة بين المتغيرات المختلفة، و تحليل البيانات التي تربطها علاقات لا خطية غير محددة بشكل دقيق، فأساليب الذكاء الاصطناعي تتعامل مع البيانات غير الدقيقة، كما تتميز بسرعة التشغيل و بقدرتها على التكيف مع التغير في البيئة و الظروف المحيطة.¹

المطلب الثاني : نماذج قياس الأزمات البنكية

يعتمد تقييم الأداء و كفاءة البنوك على استعمال مؤشرات مالية لقياس كفاءته و مدى تحقيق أهدافه وستتناول في هذا المطلب نظام لترتيب البنوك من حيث الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية.

1- نموذج CAMELS

سنحاول التعرف على ماهية نموذج CAMELS من خلال ما يلي:

1-1- نشأة نموذج CAMELS

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استعملت معايير الإنذار المبكر، و يعود ذلك للاختيارات البنكية التي تعرضت لها سنة 1933 و ما نجم عنها من إفلاس 4000 بنك محلي مما أدى إلى إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية ، لأن النظام البنكي تعرض لفقدان الثقة و طالب العملاء بسحب وادائعهم كما حدث انهيار آخر سنة 1988 أدى إلى إفلاس 221 بنك و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة

¹ - Chen Ping, Hybrid Swarm Intelligence For Earning Forecast, The Accounting Review , Vol. 81 , N°02 ,Chine, 2004, P.P: 288 - 290.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

الأوضاع المالية للبنوك و قد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن هذه النتائج التي أظهرت استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك و مدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي تستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ، و لذلك فقد طلب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطرة الأقل و الأداء الأفضل و رأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية.¹

2-1- مفهوم نموذج CAMELS

يعرف بأنه نظام لتحديد الأمان و السلامة للبنوك من خلال التعامل مع مشاكل البنوك غير المتوافقة مع القواعد و التشريعات البنكية.²

كما يعرف أيضاً بأنه نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع و حماية السلامة المالية في القطاع البنكي.³

3-1- مكونات معيار CAMELS

تتمثل مكونات نموذج CAMELS فيما يلي:

¹ - شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، الجزائر، 2014، ص: 119.

² -Fracer, Donald, Cup Benton, Kolari James ,Commercial banking :The Management of Risk, South Western College Publishing , 2nd Edition , U.S.A , 2001 , p: 50.

³ - صلاح الدين محمد أحمد الإمام ، استخدام نظام التصنيف كاملز في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة ، العدد 13، العراق ، 2010، ص: 19.

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- **كفاية رأس المال** : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية ، و تكمن أهمية المؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف و مخاطر الائتمان و مخاطر أسعار الفائدة و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، نسب رأس المال التجمعية المعدلة بالمخاطر- التوزيع التكراري- لمعدلات رأس المال.¹

- **جودة الأصول** : نقصد بجودة الأصول نوعيتها و المخاطر التي تواجهها و قدرتها على تحقيق عوائد والقدرة على استردادها في إجمالي المتفق عليها و كفاية الضمانات المعطاة لخصومها و عدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة. يعطي تصنيف نوعية الأصول مستوى المخاطر المالية و المستقبلية المرتبطة بالاقتراض و كذا مخاطر محفظة الاستثمارات و العقارات و العمليات خارج الميزانية، كما يبين تصنيف قدرة الإدارة على تحديد و قياس و مراقبة المخاطر، حيث أنه لتقييم الأصول لا بد من الأخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون و المخاطرة المؤثرة على قيمة الاستثمارات كالمخاطر التشغيلية، سمعة المؤسسة الإستراتيجية المتبعة ، التقيد بالأنظمة.²

- **جودة الإدارة** : و هي قدرة الإدارة على ضبط و تسيير السياسة البنكية و الائتمانية على أساس سليم حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كاتجاهات الأرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية و مدى اهتمام و تقيد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء و المخالفات و القدرة على جذب الودائع بالإضافة إلى مدى كفاءة البنك في توظيف أمواله و كذا إتباع البنك القرارات و الضوابط المنظمة للعمل البنكي و الصادرة عن السلطة النقدية كما هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها هي : معدلات الإنفاق ، نسبة إيرادات كل موظف ، التوسع في إعداد المؤسسات المالية.³

¹ - شوقي بورقية، طريقة كاملز في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية ، بدون سنة نشر، ص: 02.

² - يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام المصرفي الأمريكي كاملز على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- ، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، الجزائر ، 2012، ص: 208.

³ - شاهين علي عبد الله، المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المصرفية الإسلامية ، جامعة النيلين ، السودان ، 2002، ص: 27.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- **إدارة الربحية** : تمثل الفرق بين الإيرادات و التكاليف و يقصد بالربحية قدرة البنك على تحقيق إيرادات و أرباح بشكل مستمر و نموها بشكل متوازن بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة و متابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر ، لا يعكس تصنيف الإيرادات (الربحية) حجم الإيرادات فقط و إنما كذلك العوامل المؤثرة على تحقيق الربحية و المتمثلة في مخاطر الإقراض و التي تدفع بالبنك لتكوين مخصصات و مخاطر السوق المالي التي تحدث تغيرات في أرباح البنك نتيجة تأثره بأسعار الفائدة و تتأثر الربحية باعتمادها على أرباح غير مذكورة أو ميزة ضرورية ، كما يؤثر العجز في التحكم بالنفقات وكذا استخدام استراتيجيات ضعيفة ¹.

- **إدارة السيولة** : و تعرف بأنها ملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت ممكن و أفضل سعر ، و بين استثمارها و توظيفها بصورة مجدية و تهدف إدارة السيولة في البنوك إلى تحقيق ما يلي ²:

- اتخاذ القرارات السليمة بخصوص حجم الودائع والتي يجب أن تصل إلى مستوى محدد إذ أن زيادة حجم الودائع في ظل عدم توظيفها ، يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية ؛
- الإبقاء على نسب كافية من السيولة للاحتياجات الطارئة ؛
- احترام نسب السيولة المحددة من قبل السلطة النقدية بالإضافة إلى وضع حد أدنى لحجم السيولة بما يتماشى مع نشاطات البنك ³.

- **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية** : هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحفظة الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية و الأجنبية و سندات المؤسسات و المشتقات المالية مثل الخيارات و المستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع ، و هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الصرف، و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار السلع

¹ - أحمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز كأداة للرقابة على القطاع المصرفي ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية الإسلامية ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2004، ص: 77.

² - عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية، العدد 11، مجموعة البركة المصرفية ، البحرين ، 2010، ص: 142.

³ - يوسف بوخلخال ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص: 208، 209.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، و مخاطر أسعار الفائدة، و مخاطر أسعار السلع وكل منها له مقياس مختلفة، إلا هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر و هو مقياس VAR و الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، و عادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقياسها المعروفة و المستخدمة في العديد من المجالات.¹

4-1- أهمية نموذج CAMELS

تتمثل أهمية نموذج CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل البنكية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك و المصارف و أنماط أنشطتها و مقارنتها مع الصناع في الساحة البنكية نظريا و تطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها و بالتالي تحقيق أهداف المودعين و المستثمرين و المساهمين على السواء ، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل البنكي و تدعيم فعاليته على الساحة البنكية محليا و إقليميا و دوليا، و التي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية.²

2- نموذج كايل (CAEL)

سنحاول التعرف على ماهية نموذج CAEL من خلال ما يلي:

1-2- نشأة نموذج كايل (CAEL)

بغرض متابعة أداء البنوك والتأكد من ملائمة موقفها المالي فإنه يتم قياس مستوى أدائها أو النتائج المالية التي تحققها بشكل دوري، و هناك العديد من الهيئات التي تقوم بهذا العمل كالبنوك المركزية و الهيئات الحاسبية و يستخدم كل منها معايير مختلفة عن الآخر في طرائق القياس إلا أن هذه المعايير تشترك في نتائج

¹-يوسف بوخلخال ، مرجع سبق ذكره ، ص: 209.

²- نفس المرجع السابق ، ص : 211.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

متشابهة تقريبا و أولى الدول التي استخدمت مثل هذه المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حالات الانهيار والإفلاس المتكررة التي حصلت مصارفها ومن أشهر هذه المعايير نموذج CAMELS لتقييم الأداء

بدأ البنك الفيدرالي الأمريكي باستخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 والذي يقوم على مؤشرات السنة التالية :

C كفاية رأس المال ، A جودة الأصول ، M جودة الإدارة، E الربحية ، L السيولة ، S الحساسية اتجاه مخاطر السوق .

وفي عام 1985 اتبع نظام كايل (CAEL) الذي استبعد كل من جودة الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق، و من هنا اعتمدت الدراسة الحالية على النموذج المذكور كايل (CAEL) لاقتصارها على الأداء المالي اعتمادا على البيانات المالية المنشورة دون التطرق إلى العنصرين المستبعدين من نموذج CAMELS.¹

2-2- مفهوم نموذج كايل (CAEL)

يعتبر أداء للرقابة البنكية المكتبية ويعتمد على تحليل بيانات الربح السنوية المرسلة من البنوك للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربح سنوي لها استثناء على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، الربحية ، السيولة ، و لا يشمل المعيار جودة الإدارة و الحساسية تجاه مخاطر السوق .

¹ - وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة باستخدام مؤشرات كايل، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا ، 2012، ص: 28.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

2-3- مميزات نموذج كايل (CAEL)

تتميز مميزات نموذج كايل فيما يلي :

- يعتبر أداة للإنذار المبكر و تحديد مواطن الضعف في البنوك و مؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAEL و بالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL و ليس بديل له ؛
- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه من الموقف المالي بالبنك المعني خلال تلك الفترة ؛
- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد عليه التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.¹

3- نموذج PATROL

سنحاول التعرف على ماهية نموذج PATROL من خلال ما يلي:

3-1- نشأة نموذج PATROL

لقد قدم البنك الإيطالي النظام السنوي للتصويت PATROL في عام 1993، باعتباره أداة الإشراف خارج الموقع، لإعطاء التمثيل المنهجي للصحة المالية للبنوك المنفردة، و توفير الدعم لتحديد أولويات استخدام الموارد الإشرافية بعد جدولة الرقابة على الموقع، حيث لا يوجد ولاية محددة لدورية الرقابة في الموقع للمؤسسات البنكية في إيطاليا، و يعتمد حصرا على الأدلة المقدمة من مجموعة المعلومات المتاحة للتحليل إلى المشرف لتعيين التقييمات الدورية .

المدخلات الرئيسية لنظام PATROL للتحليل خارج الموقع، يتضمن معلومات شهرية ، نصف سنوية وتقارير البيانات التنظيمية السنوية من قبل بنك إيطاليا ، وتشمل المدخلات الإضافية تسجيل البيانات

¹ - وليد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص : 30.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

المحفوظة داخل فروع المخاطر المركزية بالبنك الإيطالي ، وتخص هذه المخاطر المركزية القروض فوق 150 مليون ليرة، وتشمل غيرها من المدخلات و تتمثل في بيانات خدمة حسابات الشركة، و أحدث معلومات الفحص في الموقع، و معلومات أخرى التي قد تكون متاحة إلى المحلل.¹

3-2- مفهوم نموذج PATROL

يعد هذا النموذج أحد نماذج الإنذار المبكر و يتكون من خمس مكونات تتمثل في كفاية رأس المال الربحية ، جودة الائتمان ، التنظيم ، السيولة. بحيث :²

- يتم تقييم كفاية رأس المال من خلال مقارنة الأموال الخاصة للبنك مع رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مخاطر السوق وسعر الصرف ؛
- أما تقييم الربحية ، فيرتبط بالنتائج الاقتصادية الصافية من البنود الغير عادية ، ويرتبط برأس المال لتغطية الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة ، ومتوسط العائد على حقوق المساهمين في النظام البنكي ، وتأخذ هامش الفائدة في الاعتبار أيضا ؛
- تقييم جودة الائتمان ، يتم على أساس البيانات الفردية المجمعة من معدل القروض السيئة المستمدة من سجل الائتمان المركزي و تركيز القروض الفردية ؛
- أما تقييم عنصر التنظيم يتم على أساس المعلومات الخاصة المتاحة للمحلل ، ويتم الحصول عليها من اجتماعات إدارة البنك ، ونتائج الفحص فالموقع ؛
- تقييم السيولة يتم بعد التأكد من عدم تطابق ظروف التشغيل العادية والصدمات الخارجية على مدى أفق زمني يقدر بنسبة واحدة ، لمعرفة كيف يمكن لأداء البنك أن يكون في ظل الظروف المعاكسة.³

¹ - الفراء أحمد نور الدين، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين ، 2012، ص: 28.

² - عثمان عبد الهادي، السياسات المحاسبية في إدارة العمليات النقدية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المحاسبية ، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا ، 2012، ص: 28.

³ - عثمان عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

يتم تصنيف كل من مكون من PATROL على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) استنادا إلى معايير الإشرافية و المبادئ التوجيهية، يتم تحويل التقييمات لكل عنصر من تصنيف المركب، أيضا على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ)، و الذي يتضمن كافة المعلومات الكمية و النوعية الأخرى المتاحة للمحلل، ويتم التحقق من صحة تقييم من خلال إجراء مقارنات مع النتائج الفعلية للرقابة في الموقع.

على الرغم من أن التقييم النهائي يتم باستخدام المعلومات النوعية و الكمية المتوفرة لمحلل في السنة الحالية، لا بد من التقييم الكمي المتعلق أساسا ببيانات العام السابق والبيانات الحالية، كما تجدر الإشارة إلى أن تقييمات PATROL تعكس فقط حالة المؤسسة البنكية عند نقطة من الوقت المناسب، و بالتالي هو تسجيل لظروف التغيرات في أداء البنك والأعمال الاقتصادية الدورية للبنك، و يتم العثور على تقييمات تكون متغيرة بصورة كبيرة عن حالة المؤسسات البنكية.¹

المطلب الثالث : مؤشرات التنبؤ بالأزمات البنكية و نتائجها

من خلال الأزمات البنكية الذي حدثت استطاع الباحثون وضع مجموعة مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث الأزمات البنكية و تتمثل في :²

- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لاشك أن العمل البنكي ينطوي على قدرة المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطرة هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه ومهما دقق البنك في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسب الديون المتعثرة من 5 إلى 10% من إجمالي القروض البنكية و عند تجاوزها هذه النسبة فأن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء البنكي و بالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما لرصد الأزمات المالية.

¹ - هدوقة حسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص: 52،53.

² - الكايد خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية و العالمية، الطبعة الأولى ، دار الكنوز، الأردن، 2010، ص: 34.

الفصل الثاني : التأسيس النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- غياب الشفافية و الإفصاح ونقص المعلومات : ذلك يوقع النظام البنكي في خيارات سيئة حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام البنكي في أخطاء عند اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) من جهة أخرى .¹

- التدهور السريع في نسب رأس المال : و يحدث ذلك نتيجة لانخفاض موجودات البنك على مطلوباته .

- الإعسار المصرفي : و الذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام البنكي و يحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس و تعتبر القروض المتعثرة، و التدهور السريع في نسب رأس المال، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول البنوك مرحلة الإعسار .²

- العدوى والخطر المعنوي : العدوى و يقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة وبالتأثير على بنوك أخرى و يزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام ويعتبر الهروب الجماعي (سلوك القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب الجهاز البنكي، أما الخطر المعنوي فيشمل إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام البنكي عن طريق الالتزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعا جدا ، في حين أن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلى أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير (الدولة والمؤسسات الدولية) .³

¹ - عشيش حسن سمير، التحليل الإيماني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص: 123.

² - نفس المرجع السابق، ص: 124.

³ - عبد الله إبراهيم القويز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 04.

الفصل الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للأزمات البنكية

- مرحلة الإفلاس المصرفي : وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية :¹

- مخاطر السوق؛

- المخاطر الائتمانية؛

- مخاطر السيولة؛

- الخطر المعنوي .

نتائج الأزمة البنكية : تترتب على الأزمات البنكية سلسلة من الاهتيارات و يمكن حصر نتائج

الأزمات البنكية فيما يلي :²

- ضياع مدخرات المودعين؛

- ضعف الثقة في النظام البنكي باعتباره وسيطا بين المدخرين و المستثمرين ؛

- توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على البنوك المتعثرة ، كما أن الكثير من

الشركات العاملة لن تجد تسهيلات ائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتهم التشغيلية و يرفع

معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ؛

- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام

الاقتصادي في معضلة، خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض البنكية؛

توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو

تتحمل المسؤولية في الوفاء بها .

¹ - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تطوير المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد03، الدوحة، قطر، سبتمبر 2000، ص 38.

² - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 55.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستي لهذا الفصل تبين لي أن معظم المشاكل و الصعوبات التي تتخبط فيها البنوك على وجود خلل في أنظمة المراقبة و التنظيم لا وجود لها فالأنشطة البنكية، و ينبغي من مهام البنوك هو المحاولة والتنظيم والسيطرة بأكبر قدر ممكن في هذه الأزمات و يستدعي تحقيق ذلك ، وجود مراقبة داخلية صارمة و فعالة تتضمن التحكم في كل العمليات البنكية مع تحديد مستمر للأزمات التي يتحملها .

الأزمات بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كلياً ، لذلك فإنه يعتبر تقديرها عنصراً أساسياً باستعمال طرق التنبؤ بالأزمات البنكية يسمح للبنك بالتقليص منها ، وهذا من خلال التسيير الإستراتيجي والعلاجي للأزمات وتنصب أهدافها في الوقاية من الأزمات للتسيير من حدة النتائج المترتبة عن هذا الأخير .

ولذلك على البنوك الاعتماد على نماذج حديثة في تقريرها للمخاطر والأزمات ، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وريح الوقت من جهة أخرى .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

تمهيد

بعد استعراضنا للإطار النظري لموضوع نظم الإنذار المبكر، و الأزمات البنكية سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذا الموضوع والذي يهدف إلى معرفة مدى تطبيق نظم الإنذار المبكر في البنوك الجزائرية للتنبؤ بالأزمات البنكية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك مستقبلا وذلك بغية تجنبها أو الحد منها.

بحيث يتناول هذا الفصل التعرف على مجتمع الدراسة وعينتها وأساليب جمع البيانات وكيفية اختيار عينة الدراسة، إذ تم اختيارها من ذوي الخبرة العالية والأكثر كفاءة لتحظى هذه الدراسة بأكبر قدر ممكن من المعلومات والفائدة ل يتم في الأخير التوصل إلى نتائج هذه الدراسة بأكبر قدر ممكن من الدقة.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : مجتمع و عينة الدراسة؛
- المبحث الثاني : اختبار ثبات وصلاحية القياس؛
- المبحث الثالث : تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا لمجتمع الدراسة و عينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن أيضا أدوات التحليل الإحصائية المستخدمة .

المطلب الأول : التعريف بمجتمع وعينة الدراسة

يمثل المجتمع الإحصائي جميع المفردات التي تكون الظاهرة موضوع البحث في حين تعتبر شريحة أي جزء من مجتمع الدراسة، تحمل خصائص و صفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث.

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر ، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة والذي يمثل جميع وكالات البنوك العاملة بالجزائر فقد استخدمنا أسلوب العينة العشوائية، حيث قمنا بتصميم إستبانة إلكترونية على الأنترنت عبر "موقع قوقل " كأداة أجمع البيانات من أفراد المجتمع محل الدراسة حيث بلغ العدد الإجمالي للإستبانات المحصل عليها 100 إستبانة، وبعد مراجعة الإستبانات المسترجعة ثم استبعاد 06 إستبانات لعدم اكتمالها أو تناقض الإجابات من سؤال لآخر وتم اعتماد 94 إستبانة لغرض التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية S.P.S.S إصدار 26 الذي يعد الأحدث .

المطلب الثاني : أداة الدراسة

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وحسب المنهج المتبع في الدراسة و الوقت المسموح به والإمكانات المادية المتاحة وجدنا إن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي الإستبانة وذلك نظرا لعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة .

وقد تم تصميم إستبانة موجهة لإطارات البنوك التجارية الجزائرية للتعرف على آرائهم حيال مدى نجاعة نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات البنكية .

وقد جاءت الإستبانة في شكلها النهائي مكونة من الأجزاء الرئيسية .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

- الجزء الأول : اشتمل على البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

- الجزء الثاني : ويضمن بنود الاستبانة و احتوى على (30) فقرة تضم محاور الدراسة .

حيث جاءت الفقرات المرقمة من (01-23) لاختبار الفرضية الأولى والمتضمنة "أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات تعزى لمتغير البنك " .

والفقرات المرقمة من (24-30) لاختبار الفرضية الثانية و المتضمنة " أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات قبل حدوثها أو لمواجهة الحالات الطارئة .

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستمارة على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال كما تم استخدام مقياس ليكرا الخماسي كطريقة لقياس آراء المستقصى منهم إتجاه المتغيرات محل البحث ويتدرج المقياس بحيث يعطي الوزن 05 للعبارة الموافق بشدة و الوزن 01 للعبارة غير موافق بشدة .

المطلب الثالث : الأساليب والأدوات الإحصائية

قصد إختبار صحة الفرضيات المبحوثة تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية من أجل الوصول إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة ، استخدمت الأساليب الإحصائية الملائمة وتمثل في :

- المتوسط الحسابي، و ذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة جاءت في الإستبانة؛

- المتوسط الحسابي المرجح (الموزون)، و ذلك لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح؛

- الإنحراف المعياري، و ذلك بغية التعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد ويلاحظ أيضا أن الإنحراف المعياري يوضح أيضا التشتت في استجابات أفراد الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات و عدم تشتتها، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح أو أكبر، فذلك يعني عدم تركيز الإجابات و تشتتها، كما أنه يفيد

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

أيضا في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينهما؛

- معامل الارتباط، بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، و ذلك لتقدير الإتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي) ؛
- معاملات كرونباخ ألفا، و ذلك بغية تقدير ثبات الدراسة، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد، و كلما اقترب من الواحد الصحيح فهذا يعني ثباتا أكبر للدراسة؛
- تحليل التباين الأحادي وذلك لكشف الفروق بين وجهات نظر أفراد العينة حول مدى استخدام الأساليب الحديثة لقياس مخاطر الإئتمان البنكي تبعا لمتغيرات الدراسة الديمغرافية؛
- استخدام اختبار-ت- للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات.

المبحث الثاني : اختبار ثبات وصلاحية القياس

يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب تتمثل في اختبار ثبات أداء الدراسة باستعمال معامل كرونباخ ألفا، وإختيار صدق أداء الدراسة، وذلك من خلال الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة كما يتناول أيضا إختيار طبيعة البيانات نظرا لأهمية معرفة طبيعة المجتمع في حالة استخدام بعض الاختبارات المعلمية التي يشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .

المطلب الأول : ثبات أداة الدراسة

فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الصدق الذاتي فيما بين مفردات (بنود) الأداة وإمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها لو كررت الدراسة على عينة أخرى غير عينة الدراسة و في أوقات مختلفة فقد تم التأكد منه باستخدام معامل كرونباخ ألفا كما يبينه الجدول الموالي.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

الجدول رقم (03- 01) : معاملات الثبات لمخاور الدراسة.

الرقم	المحور	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
01	نظم الإنذار المبكر	0.837	0.7005
02	التنبؤ بالأزمات وإدارتها	0.918	0.8427
03	الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات	0.918	0.8427
	جميع عبارات الاستبانة	0.927	0.9292

* الصدق الذاتي (معامل الصدق) هو الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات ألفا كرونباخ.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

من خلال الجدول رقم (01-03) نلاحظ بأن قيم معامل كرونباخ ألفا قد فاقت 60% وهي النسبة المقبولة إحصائيا ، كما نلاحظ أن معامل الثبات للإستبانة بشكل عام قد بلغ 0.9292 وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس وبصفة عامة يمكن القول أن الإستبيان يتسع بدرجة عالية من الثبات والمصدقية وبالتالي صلاحيته و إمكانية الاعتماد عليه لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضيتها .

المطلب الثاني : اختبار صدق أداة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل من الصدق الظاهري والصدق الداخلي (البنائي) لأداة الدراسة من خلال ما يلي :

1. الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تم استخراج دلالات الصدق الظاهري لأداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في المركز الجامعي بتيسمسيلت والبالغ عددهم خمسة ، لهدف دراستها وتحكيمها و إبداء الرأي فيها وذلك للتحقق من مدى صدق فقرات الإستبيان، ولمعرفة مدى ملائمة فقرات الإستبيان للبعد الذي وضعت لقياسه ، ومدى سلامة صياغتها اللغوية و وضوحها وتغطيتها لفرضيات

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

الدراسة ، و ثم الأخذ بملاحظات المحكمين و آرائهم و اقتراحاتهم حيث تم تعديل بعض فقرات الإستبيان وإجراء التعديلات المطلوبة . (الملحق 01)

2. الصدق البنائي لأداة الدراسة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قمنا بحساب الصدق البنائي، وذلك باستخدام معامل إرتباط سييرمان لقياس العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمى إليه وقد تبين أنها جميعا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (03 - 02) : معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور نظم الإنذار المبكر و الدرجة

الكلية للمحور .

القيمة الاحتمالية	معامل سييرمان للإرتباط	العبارات
0.000	0.648	يقدم البنك دعما ماديا و تقييما للفريق الذي يتولى إدارة الأزمات
0.000	0.544	يتوفر لدى البنك نظام معلومات متطور يفني باحتياجاته من المعلومات
0.000	0.651	يتوفر لدى البنك التكنولوجيا الحديثة ويتم تطويرها وفقا لاحتياجات نظم الإنذار المبكر
0.000	0.558	يتوفر البنك على التجهيزات والإمكانات المادية اللازمة والمساعدة في نظم الإنذار المبكر
0.000	0.547	إجمالي المحور

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يظهر من خلال الجدول (03 - 02) أن جميع عبارات محور نظم الإنذار المبكر دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% و اتضح أن أكثر العبارات إرتباطا بالمحور هي العبارة الأولى (يقدم البنك دعما ماديا و تقييما للفريق الذي يتولى إدارة الأزمات) بمعامل إرتباط قدره 0.648 في حين كانت أقل العبارات إرتباطا بالمحور هي العبارة (يتوفر لدى البنك نظام معلومات متطور يفني باحتياجاته من المعلومات) بمعامل إرتباط قدره 0.544.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

الجدول رقم (03- 03) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور التنبؤ بالأزمات و إدارتها

والدرجة الكلية للمحور .

القيمة الاحتمالية	معامل سييرمان للارتباط	العبارات
0.000	0.674	تتوفر البنوك على الخطط والبرامج الجاهزة والبديلة الكفيلة بمعالجة الأزمات ومراجعتها و تحديثها
0.000	0.552	يتم تدريب أفراد فريق الأزمات على كيفية التعامل مع الأزمات المتوقع حدوثها
0.000	0.595	توجد برامج تدريبية متطورة يتم من خلالها نقل الخبرات والتجارب السابقة في مجال التنبؤ بالأزمات و إدارتها
0.000	0.584	تحرص البنوك على عقد اتفاقيات تعاونية متبادلة في مجال التنبؤ بالأزمات وإدارتها
0.000	0.547	يتم الأخذ بالحسبان كل من الوقت والدقة في التعامل مع الأزمات
0.000	0.628	يتم التحكم بالأزمات عند حدوثها والسيطرة عليها والحد من انتشارها واتساعها
0.000	0.590	يتم توزيع المهام وتحديد السلطات والصلاحيات في الفترات المتزامنة مع حدوث الأزمات
0.000	0.505	يتم استخدام إجراءات الطوارئ بكفاءة وفعالية للتقليل من الخسائر و الأضرار الناتجة عن الأزمات
0.000	0.626	يتم التأكد من حجم الخسائر التي نتجت عن الأزمة أو كانت سببا في وقوعها بدقة وبسرعة متناهية
0.000	0.658	يتم استخدام تكنولوجيا حديثة و متطورة لاحتواء أسباب الأزمات و الأضرار المترتبة على حدوثها

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

0.000	0.443	هناك قدرة وسرعة مناسبة في حشد وتحريك الإمكانيات المادية والبشرية لاحتواء الأزمة
0.000	0.647	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال والنشاطات الاعتيادية دون تعطيل أو تأخير في ظل الأزمات
0.000	0.535	يتم توفير المتطلبات اللازمة لاستعادة النشاط الاعتيادي بعد حدوث الأزمة
0.000	0.659	يتم العمل على تخفيف آثار الأزمات و ذلك بالحد من استمرار أسباب حدوثها
0.000	0.748	يتم القيام بعمليات إعلانية وتوجيهية حول الخسائر والأضرار التي تسببت فيها الأزمة وكيفية التعامل معها
0.000	0.705	يتم الاستفادة من الأزمات التي تمت مواجهتها سابقا في مواجهة الأزمات المشابهة مستقبلا
0.000	0.503	يتم تقييم كفاية وفعالية كافة الخطط والبرامج والإجراءات المتعاقبة بالأزمات وإدارتها
0.000	0.575	يتم دمج الدروس والعبر المستفادة من الأخطاء والثغرات السابقة في خطط إدارة الأزمات المستقبلية لتجنب وقوعها
0.000	0.485	يتم القيام بتقييم دقيق وموضوعي بغية التعامل مع الأزمات المستقبلية وذلك لتفاديها
0.000	0.714	إجمالي المحاور

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03- 03) أن جميع عبارات محور الأزمات البنكية و إدارتها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% و اتضح أن أكثر العبارات ارتباطا مع المحور هي العبارة الخامس عشر (يتم القيام بعمليات إعلانية وتوجيهية حول الخسائر والأضرار التي تسببت فيها الأزمة وكيفية التعامل

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

معها.) بمعامل ارتباط قدره 0.748 في حين كانت أقل العبارات ارتباطا بالمحور هي العبارة الحادي عشر (هناك قدرة وسرعة مناسبة في حشد وتحريك الإمكانيات المادية والبشرية لاحتواء الأزمة) بمعامل ارتباط قدره 0.443 .

الجدول (03-04): معامل ارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات والدرجة الكلية للمحور

القيمة الاحتمالية	معامل سبيرمان للإرتباط	العبارات
0.000	0.553	يتم تحديد المؤشرات التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمات من قبل وحدة إدارية معنية بإدارة الأزمات
0.000	0.621	هناك اهتمام كاف لدى الإدارة العليا بتحديد شواهد و مؤشرات حدوث الأزمة
0.000	0.576	هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمة
0.000	0.512	هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمات
0.000	0.624	يتم مسح شامل للبيئة الداخلية والخارجية للبنوك بصورة منتظمة للتعرف على مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات
0.000	0.425	هناك كادر وظيفي مؤهل ومدرب للقيام بعمليات جمع وفرز وتصنيف وتحليل مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات
0.000	0.558	يتم إعداد فرق عمل مختلفة من الخبراء والمتخصصين في مجالات متعددة لحل الكثير من الأزمات التي يمكن أن تعترض البنوك
0.000	0.651	إجمالي المحاور

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

نلاحظ من خلال الجدول (03-04) أن جميع عبارات محور الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% و اتضح أن أكثر العبارات إرتباطا بالمحور هي

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

العبارة الخامسة (يتم مسح شامل للبيئة الداخلية والخارجية للبنوك بصورة منتظمة للتعرف على مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات) بمعامل إرتباط قدره 0.425 في حين كانت أقل العبارات إرتباطا بالمحور هي العبارة السادسة (هناك كادر وظيفي مؤهل ومدرب للقيام بعمليات جمع وفرز وتصنيف وتحليل مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات) بمعامل إرتباط قدره 0.425.

المطلب الثالث : اختبار طبيعة البيانات

يكن الهدف من هذا الإختبار التحقق من أن عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي، وهذا من خلال معرفة معلمية التوزيع الإحتمالي للمتغيرات و للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام العديد من الاختبارات والطرق منها اختيار كولموجروف سميرونوف. كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (03 - 05) : اختيار طبيعة البيانات.

الرقم	المحور	T . K . S
01	نظم الإنذار المبكر	0.099
02	التنبؤ بالأزمات و إدارتها	0.072
03	الاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات	0.081
	الإستبيان ككل	0.086

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختيار إعتدالية التوزيع أن $Sig > 0.05$ بالنسبة لكل محور من محاور الاستبانة، وهو الأمر بالنسبة للاستبانة ككل . وبالتالي نستدل على أن شرط الطبيعة محقق، أي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و بالتالي يمكن إجراء الاختيارات المعلمية في اختيار الفرضيات .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

المبحث الثالث : تحليل النتائج واختيار الفرضيات

بعد أن تم جمع البيانات و تبويبها باستخدام برنامج S .P .S وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختيارها، فإننا نستعرض في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج واختيار الفرضيات الدراسة وذلك من خلال وصف خصائص أفراد عينة الدراسة لهذه العينة و اختيار الفرضيات .

المطلب الأول : خصائص أفراد عينة الدراسة

قصد التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية للأفراد المشاركين في الدراسة حيث تناول الجزء الأول من الاستبانة بعض البيانات الخاصة بعينة الدراسة وهي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية ، إسم البنك) كما يلي :

الجدول رقم (03- 06) : توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية.

المتغير	الفئات والمسميات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	62	66.0%
	أنثى	32	34.0%
	المجموع	94	100%
السن	أقل من 30 سنة	26	27.7%
	من 30 إلى 40 سنة	51	54.3%
	من 40 إلى 50 سنة	11	11.7%
	أكثر من 50 سنة	06	06.4%
	المجموع	94	100%
المؤهل العلمي	ثانوي أو لأقل	13	13.8%
	ليسانس	52	55.3%
	ماستر / ماجستير	20	21.3%

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

09.6%	09	دكتوراه / دراسات عليا	
100%	94	المجموع	
	32	أقل من 05 سنوات	الخبرة المهنية
	26	من 05 إلى 10 سنوات	
	15	من 10 إلى 15 سنة	
	21	أكثر من 15 سنة	
100%	94	المجموع	
03.2%	03	مدير	الوظيفة
09.6%	09	نائب مدير	
23.4%	22	رئيس قسم	
44.7%	42	رئيس مصلحة	
19.1%	18	أخرى	
100%	94	المجموع	
34%	32	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	إسم البنك
18.1%	17	البنك الخارجي الجزائري	
18.1%	17	القرض الشعبي الجزائري	
04.3%	04	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	
11.7%	11	بنك خليج الجزائر	
08.5%	08	باريبا الجزائر	
05.3%	05	سوسيتي جنرال الجزائر	
100%	94	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

عدد الذكور بلغ 62 من عينة الدراسة وقدرت نسبته المئوية بـ 66% في حين بلغ عدد الإناث 32 وهذا بنسبة 34% ، ويلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من الذكور ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك ونقص القروض المتاحة أمام الإناث لشغل مناصب في البنوك .

هناك تنوع في أعمار عينة الدراسة، حيث تمثل الفئة الثانية (من 31 إلى 40 سنة) أكبر نسبة 54.3% تليها الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 27.7% ، و هذا ما يدل أن الفئة العريضة من الشباب تشغل مناصب البنوك أي أن البنوك تهتم بالفئة العمرية الشابة التي تمتلك القدرات والمهارات المؤثرة إيجابيا على الأداء، تليها الفئة الثالثة (من 41 إلى 50 سنة) بنسبة 11.7% ، أما الذين فاقت أعمارهم 50 سنة فتقدر نسبتهم بـ 06.4 وهي أقل نسبة.

أما بالنسبة للمؤهل العلمي نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة لهم مستوى ليسانس و يمثلون 55.3% بينما 21.3% لهم مستوى ماستر / ماجستير أي أن نسبة 76.6% من مجموع أفراد العينة مستواهم التعليمي جامعي، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما بين أن البنك يعتمد على فئات كبيرة ذات مستوى جامعي إذا نلاحظ أن أغلبية الذين شملتهم الدراسة مؤهلين تأهيلا أكاديميا ملائما مما يشير إلى توافر المعرفة والإدراك من قبل الموجبين لأسئلة الإستبيان والغرض منها، أما نسبة 13.8% فهي للأفراد الذين لهم مستوى ثانوي أو أقل والذين يعتبرون من الموظفين القدامى في البنوك والدراسات العليا المتخصصة فنسبتها هي 08.8% و هي أقل نسبة .

فيما يخص سنوات الخبرة في العمل البنكي فإن نسبة الفئات العمرية الأربعة متقاربة حيث كانت أكبر نسبة مئوية للفئة الأولى أي أقل من 5 سنوات بنسبة 34% تليها الفئة الثانية (من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة 27.7% ثم الفئة الرابعة (أكبر من 15 سنة) بنسبة 22.3% أما المرتبة الأخيرة فكانت للفئة الثالثة (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة 16% أي أن ما نسبة 66% ، نعود للأفراد الذين لديهم سنوات خبرة أكبر من 5 سنوات، وهذا ما يدل أن أكثر من نصف عينة الدراسة يملكون الخبرة المناسبة في المجال البنكي مما يسهل فهم أسئلة الإستبيان بشكل جيد.

بالنسبة للوظيفة فإن نسبة 03.2% تعود للمدراء وهي أقل مسبة وذلك لامتناعهم عن الإجابة على أسئلة الإستبيان بسبب انشغالهم الكثيرة، أما نسبي 09.6% و 23.4% فتعود لنواب المدراء

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

ورؤساء الأقسام على التوالي وتعود نسبة 44.7 لرؤساء المصالح وهي تمثل نسبة 19.1 % من لهم وظائف أخرى بالبنك.

بالنسبة للبنوك التي تمت فيها الدراسة فإن أكبر نسبة من الأفراد المستجوبين 34 % تعود لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يليها البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري بنسبة 18.1% لكل منهما ثم بنك الخليج الجزائري باريبا الجزائر وسوسيتي جنرال و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط بالنسب التالية على الترتيب: 11.7% . 08.5% . 05.3% . 04.3% .

المطلب الثاني : الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

نتناول في هذا الجزء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث نقوم بتوضيح بيانات الجداول الخاصة بتلك المتغيرات والتي حازت على أعلى و أقل درجات الموافقة وفقا لإجابات مفردات العينة ، حيث تمت الإستعانة بمقياس ليكرت الخماسي لتحديد إتجاهات إجابات العينة بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما تم تحديد درجة الموافقة بالاعتماد على المتوسط الحسابي وقيمة المدى لتحديد طول الفئة $(1.5) \setminus 5 = 0.8$.

الجدول رقم (03-07) : درجات الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى	من 1.80 إلى	من 2.60 إلى	من 3.40 إلى	من 4.20 إلى
الحسابي	1.79	إلى 2.59	3.39	4.19	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: محفوظ جودة التحليل الإحصائي الأساسي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،

2008، ص 23.

قمنا باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة حيث تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة على حدا كما تم استخراج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لجميع عبارات المحاور. و تم التعرف على قبول أو رفض مجتمع الدراسة لكل عبارة اعتمادا على متوسط الإجابات .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

1. الإحصاء الوصفي لمحور نظم الإنذار المبكر

الجدول رقم (03 - 08) : الإحصاء الوصفي لمحور نظم الإنذار المبكر .

الترتيب	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	موافق	0.962	4.00	يقدم البنك دعما ماديا و تقييما للفريق الذي يتولى إدارة الأزمات
4	محايد	0.900	3.24	يتوفر لدى البنك نظام معلومات متطور يفني باحتياجاته من المعلومات
2	موافق	0.754	3.89	يتوفر لدى البنك التكنولوجيا الحديثة ويتم تطويرها وفقا لاحتياجات نظم الإنذار المبكر
3	موافق	0.999	3.59	يتوفر البنك على التجهيزات والإمكانات المادية اللازمة و المساعدة في نظم الإنذار المبكر
/	موافق	0.678	3.84	إجمالي المحور

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الإستبانة.

يتضح من خلال الجدول (03 - 08) أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على ايجابية المحور الأول وذلك المتوسط الحسابي قدرة 3.84 و انحراف معياري قدرة 0.678 و اتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (يتوفر لدى البنك نظام أداة يمتاز بالكفاءة) بمتوسط حسابي قدره 4.00 في حين كانت أقل العبارات بدرجة محايد هي العبارة الثانية يتوفر البنك نظام معلومات متطور يفني باحتياجاته بمتوسط حسابي قدره 3.24.

نستنج من الجدول أعلاه أن البنوك التجارية عينة الدراسة تتوفر على نظم إنذار مبكر وتتوفر لديها التجهيزات والإمكانات المادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة ، كما يتوفر لديها نظام معلومات متطور يفني احتياجات البنك من المعلومات التنبؤ بالأزمات البنكية المتوقع حدوثها ، ولها إطارات كفأه تقوم بإجراء دورات تكوينية لها في مجال التنبؤ بالأزمات من أجل تحسين مستواها ولديها الموارد المالية الكافية المساعدة

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

على القيام بالمهام اللازمة وبصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على مختلف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية لتطبيق نظام الإنذار المبكر .

الجدول (03 - 09) : الإحصاء الوصفي لمحور التنبؤ بالأزمات وإدارتها .

الترتيب	إتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
7	موافق	0.843	4.10	تتوفر البنوك على الخطط والبرامج الجاهزة والبديلة الكفيلة بمعالجة الأزمات ومراجعتها و تحديثها
3	موافق بشدة	0.802	4.21	يتم تدريب أفراد فريق الأزمات على كيفية التعامل مع الأزمات المتوقع حدوثها
6	موافق	0.676	4.13	توجد برامج تدريبية متطورة يتم من خلالها نقل الخبرات والتجارب السابقة في مجال التنبؤ بالأزمات و إدارتها
4	موافق	0.775	4.18	تحرص البنوك على عقد اتفاقيات تعاونية متبادلة في مجال التنبؤ بالأزمات وإدارتها
9	موافق	0.890	4.06	يتم الأخذ بالحسبان كل من الوقت والدقة في التعامل مع الأزمات
13	موافق	0.691	3.87	يتم التحكم بالأزمات عند حدوثها والسيطرة عليها والحد من انتشارها واتساعها
14	موافق	0.686	3.85	يتم توزيع المهام وتحديد السلطات والصلاحيات في الفترات المتزامنة مع حدوث الأزمات
15	موافق	0.592	3.84	يتم استخدام إجراءات الطوارئ بكفاءة وفعالية للتقليل من الخسائر و الأضرار الناتجة عن الأزمات
10	موافق	0.718	4.02	يتم التأكد من حجم الخسائر التي نتجت عن الأزمة أو كانت سببا في وقوعها بدقة وبسرعة متناهية

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

11	موافق	0.796	4.01	يتم استخدام تكنولوجيا حديثة و متطورة لاحتواء أسباب الأزمات و الأضرار المترتبة على حدوثها
12	موافق	0.748	4.00	هناك قدرة وسرعة مناسبة في حشد وتحريك الإمكانيات المادية والبشرية لاحتواء الأزمة
18	موافق	1.024	3.50	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال والنشاطات الاعتيادية دون تعطيل أو تأخير في ظل الأزمات
17	موافق	0.967	3.57	يتم توفير المتطلبات اللازمة لاستعادة النشاط الاعتيادي بعد حدوث الأزمة
16	موافق	1.004	3.79	يتم العمل على تخفيف آثار الأزمات و ذلك بالحد من استمرار أسباب حدوثها
14	موافق	0.779	3.86	يتم القيام بحملات إعلانية وتوجيهية حول الخسائر والأضرار التي تسببت فيها الأزمة وكيفية التعامل معها
2	موافق بشدة	0.729	4.24	يتم الاستفادة من الأزمات التي تمت مواجهتها سابقا في مواجهة الأزمات المشابهة مستقبلا
8	موافق	0.501	4.09	يتم تقييم كفاية وفعالية كافة الخطط والبرامج والإجراءات المتعاقبة بالأزمات وإدارتها
5	موافق	0.673	4.11	يتم دمج الدروس والعبر المستفادة من الأخطاء والثغرات السابقة في خطط إدارة الأزمات المستقبلية لتجنب وقوعها
1	موافق بشدة	0.676	4.36	يتم القيام بتقييم دقيق وموضوعي بغية التعامل مع الأزمات المستقبلية وذلك لتفاديها
		0.485	3.922	إجمالي المحور

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الإستبانة.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

يتضح من خلال الجدول (03 - 09) أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على إيجابية المحور الثاني وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.522 و بانحراف معياري قدره 0.845 حيث كانت الموافقة على العبارات (يتم تدريب أفراد فريق الأزمات على كيفية التعامل مع الأزمات المتوقع حدوثها، يتم الاستفادة من الأزمات التي تمت مواجهتها سابقا في مواجهة الأزمات المشابهة مستقبلا و يتم القيام بتقييم دقيق وموضوعي بغية التعامل مع الأزمات المستقبلية وذلك لتفاديها) بدرجة موافق بشدة أما باقي العبارات فتتنمي جميعها إلى مجال الاتفاق وتتراوح درجة الموافقة بين (3.50 4.18) وهذا يدل على وجود أثر لنظام إدارة الأزمات على عملية إدارة الأزمات.

الجدول رقم (03 - 10) : الإحصاء الوصفي لمحور الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات.

الترتيب	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
5	موافق	0.869	3.78	يتم تحديد المؤشرات التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمات من قبل وحدة إدارية معنية بإدارة الأزمات
1	موافق	1.017	3.90	هناك اهتمام كاف لدى الإدارة العليا بتحديد شواهد و مؤشرات حدوث الأزمة
3	موافق	0.958	3.83	هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمة
6	موافق	0.867	3.74	هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمات
2	موافق	1.034	3.84	يتم مسح شامل للبيئة الداخلية والخارجية للبنوك بصورة منتظمة للتعرف على مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

4	موافق	0.789	3.80	هناك كادر وظيفي مؤهل ومدرب للقيام بعمليات جمع وفرز وتصنيف وتحليل مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات
7	موافق	0.871	3.43	يتم إعداد فرق عمل مختلفة من الخبراء والمتخصصين في مجالات متعددة لحل الكثير من الأزمات التي يمكن أن تعترض البنوك
/	موافق	0.708	3.698	إجمالي المحور

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الإستبانة.

يتضح من خلال الجدول (03-10) أن مفردات عينة البحث أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على إيجابية محور الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات وذلك لمتوسط حسابي قدره 3.698 و انحراف معياري قدره 0.708 و تتراوح درجات الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.43 3.90) أي أن المستجيبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور بأوساط حسابية متقاربة تقع جميعها في مجال موافق و اتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الثانية بمتوسط قدره 3.90 في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.43 ومنه نستنتج أن البنوك الجزائرية عينة الدراسة تحاول استخدام شتى الأساليب الحديثة لحل الأزمات التي يمكن أ تعترض لها.

المطلب الثالث : إختبار الفرضيات

سنحاول من خلال هذا المطلب إختبار الفرضيات للتأكد من صحتها أو عدمها من خلال ما يلي:

1. إختبار فروض الفروق

تم إجراء تحليل التباين لإختبار وجود فروق في تأثير تطبيق منهجية ستة سيقما على تحسين جودة أداء البنوك الجزائرية محل الدراسة تعزى لبعض الخصائص الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة و البنك).

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

حيث يقوم هذا الاختبار بالتعرف على إمكانية وجود فروق في المتوسطات بين أكثر من مجموعة ولأكثر من متغير.

– H_0 : لا توجد فروق في تأثير متغيرات الدراسة باختلاف أحد الخصائص الديمغرافية.

– H_1 : توجد فروق في تأثير متغيرات الدراسة باختلاف أحد الخصائص الديمغرافية.

القاعدة الإحصائية تنص على رفض العدمية في حال كون F المحسوبة أكبر من F الجدولية و قيمة Sig أقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة.

1-1- اختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى الجنس

– H_0 : لا توجد فروق في متغيرات الدراسة تعزى الجنس.

– H_1 : وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى الجنس.

الجدول رقم (03- 11) : نتائج اختبار تحليل التباين بوجود فروق في المتغيرات باختلاف الجنس.

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	0.867	0.409	لا توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	0.358	0.551	لا توجد فروقات
لاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في إدارة الأزمات	3.502	0.064	لا توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من خلال الجدول رقم (03- 11) : أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تأثير كل المتغيرات لعامل الجنس.

1-2- اختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى السن

– H_0 : لا توجد فروق في متغيرات الدراسة تعزى السن.

– H_1 : وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى السن.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

الجدول رقم (03 - 12): نتائج إختبار تحليل التباين لوجود فروق في المتغيرات باختلاف العمر .

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	3.813	0.013	توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	0.546	0.652	لا توجد فروقات
الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات	0.697	0.556	لا توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من خلال الجدول رقم (03 - 12) : أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تأثير كلمن المتغيرات والتنبؤ بالأزمات و إدارتها و الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات تعزى لعامل الجنس بينما توجد فروق في تأثير المتغير نظم الإنذار المبكر تعزى لعامل العمر .

3-1- إختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى المستوى التعليمي

H_0 - لا توجد فروق في متغيرات الدراسة تعزى المستوى التعليمي.

H_1 - وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى المستوى التعليمي.

الجدول رقم (03 - 13) : نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في المتغيرات باختلاف المؤهل

العلمي.

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	1.783	0.156	لا توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	2.131	0.102	لا توجد فروقات
الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات	0.559	0.643	لا توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من خلال الجدول رقم (03 - 13) : انه لا يوجد فروق دالة إحصائية في تأثير كل المتغيرات تعزى لعامل المؤهل العلمي.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

1-4- إختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى عدد سنوات العمل بالبنك

- H_0 : لا توجد فروق في متغيرات الدراسة تعزى الخبرة.

- H_1 : وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى الخبرة.

الجدول رقم (03- 14) : نتائج إختبار تحليل التباين بوجود فروق في متغيرات باختلاف الخبرة .

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	7.231	0.000	توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	2.839	0.042	توجد فروقات
الاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في إدارة الأزمات	1.859	0.142	لا توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من خلال الجدول رقم (03-14) أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تأثير الاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في إدارة الأزمات ، بينما توجد فروق في تأثير كل من متغيرات نظم الإنذار المبكر و التنبؤ بالأزمات و إدارتها .

1-5- إختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى للوظيفة

- H_0 : لا توجد فروق في متغيرات الدراسة باختلاف الوظيفة.

- H_1 : وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى باختلاف الوظيفة.

الجدول رقم (03- 15): نتائج اختبار تحليل التباين لوجود فروق في المتغيرات باختلاف الوظيفة.

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	0.265	0.900	لا توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	1.146	0.340	لا توجد فروقات
لاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في إدارة الأزمات	1.114	0.355	لا توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

يتضح من خلال الجدول رقم (03-15) أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تأثير كل المتغيرات تعزى لعامل الوظيفة.

1-6- إختبار وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى البنك

الجدول رقم (03-16): نتائج اختبار تحليل التباين بوجود فروق في المتغيرات باختلاف البنك.

المتغير	F	Sig.	القاعدة الإحصائية
نظم الإنذار المبكر	4.022	0.000	توجد فروقات
التنبؤ بالأزمات و إدارتها	7.591	0.000	توجد فروقات
لاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في إدارة الأزمات	7.891	0.000	توجد فروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من الجدول رقم (03-16) وجود فروقات في جميع متغيرات الدراسة تعزى للمتغير الأخير أي البنك الذي يعمل به الفرد المستجوب، و ذلك لاختلاف الإمكانيات من بنك إلى آخر إضافة إلى اختلاف المقاييس المتعمد عليها في التنبؤ بالأزمات البنكية من بنك لآخر .

2- إختبار الفرضيات الفرعية

قمنا بإختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار . ت . للعينة الواحدة (one simple -T- test) لمستوى ثقة 95% وذلك كما يلي:

2-1- إختبار الفرضية الثانية

والتي تنص على أنه : " يفترض أن تتوفر لدى البنوك الجزائرية الإمكانيات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر".

تم تحليل المحور المتعلق بإمكانية تطبيق نظم الإنذار المبكر في البنوك الجزائرية والذي حصل على متوسط حسابي عام (3,84)، وهو يعني أن إمكانية تطبيق نظم الإنذار المبكر متوفرة بدرجة جيدة في البنوك الجزائرية و للتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار T للعينة الوحيدة .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول نظم الإنذار المبكر و دورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

إذا كانت قيمة المحسوبة واقعة داخل منطقة قبول الفرضية الصفرية و ترفض الفرضية البديلة بينما إذا كانت قيمة T المحسوبة واقعة خارج منطقة قبول الفرضية الصفرية أي داخل منطقة رفض الفرضية الصفرية فإن الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة وذلك عند مستوى المعنوية المستعمل في الاختبار وهو 0.05 والذي يعني أنه إذا كانت القيمة المعنوية أقل من 0.05 فإن الاختلاف بين الأوساط يعتبر معنويا ذا دلالة إحصائية أما إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من 0.05 فإن الاختلاف بين الأوساط يعتبر غير معنوي وغير ذال إحصائيا .

الجدول رقم (03- 17) : نتائج اختبار T المتعلقة بمحور نظم الإنذار المبكر.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	درجات الحرية	نتيجة الاختبار
3.84	0.678	62.127	0.000	93	رفض

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S_{v.26}.

يتضح من الجدول أن قيمة T المحسوبة للمحور ككل هي 62.127 وهي دالة عند مستوى معنوية وبما أن قاعدة القرار تشير إلى :

– قبول الفرضية العدمية H إذا كانت ($Sig > 0.05$)

– رفض الفرضية العدمية H وقبول الفرضية البديلة H إذا كانت ($Sig > 0.05$)

وعليه نرفض الفرضية العدمية H ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على : " يفترض أن تتوفر لدى

البنوك الجزائرية الإمكانيات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر "

والتي تنص : "يفترض أن يتم الاعتماد على نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات و إدارتها".

تم تحليل المحور المتعلق بالتنبؤ بالأزمات و إدارتها في البنوك الجزائرية بغية التأكد من كفاية و فعالية كافة الخطط و البرامج المتعلقة بإدارة الأزمات لتجنب وقوعها مستقبلا ، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة وكانت نتائج اختبار T المتعلقة بمحور التنبؤ بالأزمات و إدارتها كما يلي :

الجدول رقم (03-18) : نتائج اختبار T المتعلقة بمحور التنبؤ بالأزمات و إدارتها .

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	درجات الحرية	نتيجة الاختبار
3.84	0.678	78.302	0.000	93	رفض

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S v.26.

يتضح من الجدول أن قيمة T المحسوبة للمحور ككل هي 78.302 وهي دالة عند مستوى معنوية وبما أن قاعدة القرار تشير إلى :

– قبول الفرضية العدمية H إذا كانت ($Sig > 0.05$)

– رفض الفرضية العدمية H وقبول الفرضية البديلة H إذا كانت ($Sig > 0.05$)

وعليه نرفض الفرضية العدمية H ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على : " يفترض أن تتوفر لدى

البنوك الجزائرية الإمكانيات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر "

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى منهجية وإجراءات الدراسة حيث تم تحديد مجتمع والذي يتمثل في مجموعة من البنوك الجزائرية، حيث قمنا بتوضيح كيفية إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استبانة إلكترونية وزعت على موقع قوقل كأداة لجمع البيانات من أفراد المجتمع محل الدراسة حيث بلغ العدد الإجمالي للاستبيان 100 استبانة، وبعد مراجعة الاستبيانات تم استبعاد 06 استبانة لعدم اكتمالها أو تناقض الإجابات من سؤال إلى آخر وتم اعتماد 94 استبانة نظرا لتوفرها على كافة الإجابات بطريقة صحيحة.

بعدها تطرقنا إلى قياس وثبات الصدق هذا الاستبيان من خلال حساب معاملي الثبات والصدق كرونباخ ألفا، كما تم تحديد مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة بدءا من نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات وإدارتها مع الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات، وهذا كله بمساعدة برنامج الحزمة الإحصائية S.P.S.S، وبعد ذلك قمنا في المبحث الأخير باختبار الفرضيات الفرعية التي تختبر مدى قبول أو رفض الفرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T للمعينة الواحدة، وفرضيات الدراسة الرئيسية لها بناء على الإختبارات الإحصائية.

فكان هناك فرضيات تختبر توفر البنوك الجزائرية للإمكانيات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر ثم تحليل المحور المتعلق بإمكانية تطبيق نظم الإنذار المبكر في البنوك، وفرضيات تختبر تحليل المحور المتعلق بالتنبؤ بالأزمات وإدارتها في البنوك الجزائرية بغية التأكد من كفاءة وفعالية كافة الخطط والبرامج المتعلقة بإدارة الأزمات لتجنب وقوعها مستقبلا. كما قمنا باختبار فرضيات تختبر فروق من خلال إجراء تحليل التباين لاختبار وجود فروق في تأثير نظم الإنذار المبكر على التنبؤ بالأزمات البنكية في البنوك الجزائرية محل الدراسة تعزى لبعض الخصائص الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة، البنك).

كما تمكنا من استنتاج عدم وجود فروق في دالة إحصائية في تأثير كل من المتغيرات نظم الإنذار المبكر، التنبؤ بالأزمات وإدارتها والاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات تعزى لعامل كل من الجنس والوظيفة ، المؤهل العلمي بينما توجد فروق في تأثير متغير نظم الإنذار المبكر تعزى لعامل العمر، كما إستنتجنا أنه توجد فروق في دالة إحصائية في تأثير كل من متغيرات نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات وإدارتها تعزى لعامل الخبرة بينما توجد فروق في دالة إحصائية في تأثير كل من المتغيرات، نظم الإنذار المبكر، التنبؤ بالأزمات وإدارتها والاستعداد والجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات تعزى لعامل البنك.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إزاء المتغيرات والمستجدات التي تعرفها البيئة البنكية، أصبحت أنشطة البنوك على درجة كبيرة من التعقيد ما أدى إلى زيادة مخاطر العمل البنكية ، وقد رافق هذا الأمر إجمالا تزايد الأزمات المالية و إفلاس العديد من البنوك ، وعلى اعتبار أن سلامة القطاع البنكي و استقرار وحداته يعتبر أمرا حتميا لتحقيق استقرار النظام المالي ككل ، تعاضم الاهتمام بتطبيق نظم الإنذار المبكر ، باعتبارها نظام لإدارة البنوك، وأحكام الرقابة عليها، حيث تتجلى أهمية نظم الإنذار المبكر في حماية حقوق المودعين بدرجة أولى، والمساهمين بدرجة ثانية، فضلا عن تعزيز المنظومة البنكية .

النتائج المتعلقة بالدراسة

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التي قمنا تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق تعزى للمتغيرات الديمغرافية (العمر،الجنس، المؤهل العلمي،الخبرة، الوظيفة) المتعلقة بجميع متغيرات الدراسة، أي أن إدراك إمكانيات و مقومات نظم الإنذار المبكر متماثلة بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.
- وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات في جميع متغيرات الدراسة تعزى للبنك الذي يعمل به الفرد المستجوب وذلك لاختلاف طرق التنبؤ بالمخاطر البنكية من بنك إلى آخر إضافة إلى اختلاف الأساليب الكمية المستخدمة في كل بنك.
- أشارت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على التجهيزات والإمكانيات المادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة وتطورها وفقا لاحتياجاتها، كما تتوفر لديها نظام معلومات متطور يفني باحتياجات البنك من المعلومات في مجال التنبؤ بالمخاطر البنكية .أي أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على مختلف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية لتطبيق نظم الإنذار المبكر .
- أشارت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أدائها، وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

- كما أشارت عينة أن إستراتيجية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة بالزبائن ناجحة وإيجابية، حيث تعطي اهتماما كبيرا لهذا المحور وذلك بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائنها والتنويع فيها، إضافة إلى التواصل المستمر معهم، وبالتالي تحتفظ بزبائنها وتحقق درجة رضا عالية لهم.
- كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر لديها البيانات اللازمة لاستخدام نظم الإنذار المبكر وهذا يعد مؤشرا إيجابيا على أن البنوك التجارية الجزائرية لديها الأساس الموضوعي للتخطيط بشكل جيد لتطبيق نظم الإنذار المبكر كأداة حديثة من أدوات التنبؤ بالمخاطر المحتملة الوقوع.
- الاعتماد على نظم الإنذار المبكر يساهم في الحد من المخاطر البنكية لتركيزها على الجوانب المالية والغير مالية.

النتائج الخاصة باختبار الفرضيات

- الفرضية الثانية:** اتضح أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة يمكنها التنبؤ بالمخاطر البنكية المستقبلية من خلال الإعتماد على نظم الإنذار المبكر، مما يدل على قبول الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة:** تبين أن البنوك تتوفر على المقومات اللازمة لتطبيق نظم الإنذار المبكر ، مما يدل على قبول الفرضية الثالثة.

الاقتراحات

- بعد استخلاصنا لنتائج الدراسة و إثبات صحة الفرضيات يمكننا طرح جملة المقترحات :
- توثيق نظم الإنذار المبكر يتضمن مؤشرات تعكس طبيعة الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات تعكس أداء البيئة البنكية ، مما يمكن الجهات الرقابية المعنية في اكتشاف نقاط الضعف والخلل في سير العملية البنكية ، والتنبؤ بالأزمة قبل وقوعها بفترة تسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وتفاديها؛

- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية والخاصة الجزائرية، الذي يساهم في توفير المعلومات، يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر ؛
- إنشاء مكاتب للقروض وتشجيع الصناعة البنكية، في سبيل توزيع مصادر تدفق المعلومات المالية والبنكية للقطاع البنكي؛
- إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في الجانب البنكي والمالي، تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجهاز البنكي، هذه الهيئة يجب أن تتمتع بالاستقلالية التامة، و أن يشرف عليها متخصصون مؤهلون للقيام بهذا النشاط ليتم الإستعانة بهذه الهيئة في تحديد مستوى المخاطر ؛
- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على الأخذ بمؤشرات الحیطة الكلية، فضلا عن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي ولاسيما المؤشرات التي تم توضيحها ؛
- إلتزام كل بنك بوضع إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة ؛
- تواصل بنك الجزائر مع جهات أخرى في مختلف الدول للتعاون فيما يتعلق بالإشراف على إدارة مخاطر السيولة داخليا وخارجيا؛
- إرساء سياسة الإفصاح والشفافية حول وضعية السيولة في البنك لتمكين العملاء من معرفة وضع السيولة مما يزيد من تحسين صورة و مصداقية البنوك ؛
- استخدام مواقع البنوك التجارية الجزائرية على الانترنت في الإفصاح على أرقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر تضمن تقارير سنوية و دورية؛
- ربط الإنتاج العلمي للجامعات والمعاهد الجزائرية في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في البنوك الجزائرية من خلال عملية تكامل بين القطاعين ؛
- تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان ، السوق ، المخاطر التشغيلية ؛
- تأسيس خلية خاصة بالبحث والتطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك ؛

خاتمة عامة

- إجراء تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر ؛
- التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية والبنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرف قياس المخاطر البنكية ؛
- إجراء المزيد من الدراسات حول هذه الدراسة للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق هذه الأنظمة الحديثة مستقبلا في بنوكها .

آفاق الدراسة

- يعد موضوع دور أداء أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية ذا أهمية في الجهاز الاقتصادي للدولة، وعليه لا بد من تحسين وتقييم أداء هذه الأنظمة الاحترازية في البنوك الجزائرية دون استثناء واستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية ، وعليه من بين آفاق الدراسة ما يلي :
- واقع أداء البنوك التجارية في الجزائر من الأزمات البنكية .
 - بناء نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات البنكية معتمد من طرف البنوك التجارية الجزائرية .
 - واقع بناء نموذج مالي يربط بين مؤشرات أداء القطاع البنكي ومؤشر الأزمة البنكية.
 - دور استقلالية بنك الجزائر في تبني أنظمة إنذار مبكر فعال للتنبؤ بالأزمات والمخاطر البنكية .
 - متطلبات إنشاء نماذج داخلية في البنوك لتقييم المخاطر البنكية والتنبؤ بالأزمات .
 - تحديات اعتماد أنظمة قياس للمخاطر البنكية بالبنوك الجزائرية .
 - واقع سياسة فصل المال الفاسد عن السلطة و تأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ - القرآن الكريم

1. القرآن الكريم، سورة الليل ، ﴿ الآية 14.

ب - الكتب

1. حميدان عدنان عباس وآخرون ، الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ،سوريا، 2006.
2. خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
3. دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأسس، ترجمة : عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1992.
4. رضا آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2002.
5. شوقي بورقية، طريقة كاملز في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية ، بدون سنة نشر.
6. صلاح عباس ، إدارة الأزمات في المنشآت التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة، مصر 2002.
7. عبد الرزاق سعيد بالعباس، ما معنى الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي- ، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز،جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2009.
8. عبد السلام أبو قحف ، إدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات، الطبعة الثانية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 .
9. عشيح حسن سمير، التحليل الإئتماني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009.
10. عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006.
11. فيصل السعايدة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
12. الكايد خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية و العالمية، الطبعة الأولى ، دار الكنوز، الأردن، 2010.

13. ماجد عبد المهدي المساعدة، إدارة الأزمات- المداخل، المفاهيم و العمليات- ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2012.
14. مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2007، ص : 120.
15. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، مصر ، 2004.
16. محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات ، مجموعة النيل العربية للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2003.
17. محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات و الكوارث و المواقف الصعبة، الطبعة الأولى، الهيئة العامة المصرفية للكتاب ،القاهرة، مصر، 2006.
18. محمد عبد الوهاب العزاوي، الخبير المالي عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامع الشارقة و إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن، 2010.
19. محمود جاد الله ، إدارة الأزمات ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008.
20. مولود حشان ،السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
21. نعيم إبراهيم الطاهر ، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2009 .
22. هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية و الأعمال المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسار، عمان،الأردن، 2005 .
23. يوسف أحمد أبو فارة ، إدارة الأزمات ،الطبعة الأولى مدخل متكامل ، دار إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2009.

ج- البحوث الجامعية

1. أحمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية الإسلامية ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2004.

2. أوكيل نسيمه، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها و التحقيق من أثارها- دراسة حالة جنوب شرق اسيا رساله غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الماليه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2008 .
3. بوقروج نسيمه، دراسة تنبؤيه للمبيعات -دراسة حالة الشركة الوطنيه للتأمين، مذكرة غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع تقنيات كمية مطبقة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم- ، الجزائر، 2013.
4. داودي ميمونه، ظهور الأزمات الماليه، مذكرة غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، المدرسة الدكتوراليه للاقتصاد و إدارة الأعمال ، جامعة وهران ، الجزائر، 2014.
5. شاهين علي عبد الله، المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية ، رساله غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المصرفية الإسلامية ، جامعة النيلين ،السودان ، 2002.
6. شريفه جعدي ،قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، رساله غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2014.
7. عاشور بدار، آليات المفاضلة بين النماذج في التنبؤ بحجم المبيعات-الاختيار بين نموذج الانحدار ونموذج السلاسل الزمنية في التنبؤ - دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 13، المسيلة،الجزائر، 2013.
8. علاء الدين الطروانة، تطوير نظام الإنذار المبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، مذكرة غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم الماليه والمصرفية ، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية ، الأردن، 2004.
9. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنيه في قطاع غزة، مذكرة غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2008.
10. الفرا أحمد نور الدين، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة غير منشوره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم المصرفية ، كلية التجارة، الجامعة الاسلاميه، غزة، فلسطين ، 2012.

11. فرج أيمن أحمد، التأصيل العلمي لمراجعة التنبؤات المالية و أثرها على معايير المراجعة المتعارف عليها، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،طنطا، مصر، 1996.
12. فهد علي الناجي، أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، 2012.
13. نارمين محمد غسان الحمودي ، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2016.
14. نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ،مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية ،كلية الإقتصاد، جامعة دمشق ، دمشق، سوريا، 2016.
15. هذوقة حسبية، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية ،رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2018.
16. وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة باستخدام مؤشرات كاييل، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ،كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا ، 2012.

د- الجرائد و المجلات العامة

1. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تطوير المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها ،مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد03، الدوحة، قطر، سبتمبر 2000.
2. حلمي شحادة يوسف، نحو منهجية علمية لإدارة الأزمات ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة ، المجلد 12 ، العدد الأول ، المملكة العربية السعودية ، 1998.
3. صلاح الدين محمد أحمد الإمام ، استخدام نظام التصنيف كاملز في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة ، العدد 13، العراق ، 2010.
4. عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية ،العدد 11، مجموعة البركة المصرفية ،البحرين ، 2010.

5. عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية العالمية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها للاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،العدد الرابع، ديسمبر 1998،عمان، الأردن.
6. عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة اسويط ،كلية التجارة، العدد 52، مصر ، 2008.
7. عفاف محمد الباز، دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة، مجلة النهضة، العدد الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر، 2002 .
8. عمرو هشام محمد، دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الإقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 24، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2010.
9. كرم الله علي عبد الرحمان، التنبؤ و دوره في اتخاذ القرار، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة ، العدد 32، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1982.
10. كريستان ميلدز، عين العاصفة ، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002 .
11. اللحيان إبراهيم بن عبد العزيز، دور مؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر الرئيسية في إدارة الأزمات، بوابة المجالات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد التعريفي، المجلد 01، الرياض، السعودية، ماي 2007 .
12. ناجي التوتي ، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، الكويت ،ماي 2004.
13. هيل عجمي جميل، الأزمات المالية: مفهوما و مؤشراتهما و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول،الأردن، 2003.
14. هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة (مجموعة الإرشادات و المؤشرات) لتنفيذ الأولوية الخامسة لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث،نيويورك، الأمم المتحدة ، 2008.

هـ- القواميس

1. المنجد الإحصائي، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1984.

a- Ouvrages

1. Chen Ping, Hybrid Swarm Intelligence For Earning Forecast, The Accounting Review , Vol. 81 , N°02 ,Chine, 2004, P.P: 288 - 290.
2. Fracer, Donald, Cup Benton, Kolari James ,Commercial banking :The Management of Risk, South Western College Publishing , 2 nd Edition , U.S.A , 2001 , p: 50.
3. Frederic Mishkin ,Monnaie Banque & Marches Financiers, Nouveaux Horizons, 8ème Édition , Paris, France, 2007, p: 233.
4. Mahfoud Djebber, Predicting Financial Crises : Myth & Reality, Revue El-Tawasol, ,N° 03, Vol. 23, Université Badji Mokhtar, Annaba, Algerie,2009 , p : 341.

الملحق : الإستبانة

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص مالية وبنوك

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر

استبيان موجه لعينة من موظفي البنوك

الموضوع : نظم الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات البنكية

إشراف الدكتورة:

إعداد الطالبة:

بوجنان خالدية

ساكت سهير

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير للمذكرة المكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي: تخصص مالية وبنوك، أتقدم إلى سيادتكم بطلي هذا المتمثل في الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا الاستبيان بشكل جاد بهدف التوصل إلى معرفة دور نظم الإنذار المبكر في قياس التنبؤ بالأزمات البنكية، علما أن المعلومات والإجابات المقدمة ستعامل بسرية تامة وفي ايطار انجاز البحث العلمي فقط، وحرصكم على تقديم معلومات كافية وصادقة سيؤدي بلا شك إلى إتمام البحث بنجاح.

أرجو منكم التركيز التام في الإجابة، واختيار جواب واحد لكل سؤال بما يتناسب مع واقع عملكم ولأي استفسار يرجى الاتصال بالطالبة عن طريق المعلومات الواردة أدناه:

"دمتم فخرا لخدمة البحث العلمي، لكم منا خالص التقدير والامتنان لحسن تعاونكم"

الهاتف: 0552646853

المايل: zsouhir777@gmail.com

الملحق: الاستبيان

المحور الأول : المعلومات الشخصية و الوظيفية

يرجى منكم سيدي الفاضل قراءة الأسئلة الآتية و وضع العلامة (X) أمام الاختيار الذي يتناسب مع وضعيتك الشخصية و الوظيفة الحالية.

<input type="checkbox"/>	أنثى	<input type="checkbox"/>	ذكر	الجنس :
--------------------------	------	--------------------------	-----	---------

<input type="checkbox"/>	بين 05 و 10 سنوات	<input type="checkbox"/>	أقل من 05 سنوات	سنوات الخبرة :
<input type="checkbox"/>	أكثر من 15 سنوات	<input type="checkbox"/>	بين 10 و 15 سنوات	

<input type="checkbox"/>	ماجستير / ماجستير	<input type="checkbox"/>	ثانوي أو أقل	المستوى التعليمي :
<input type="checkbox"/>	دكتوراه / دراسات عليا	<input type="checkbox"/>	ليسانس	

<input type="checkbox"/>	إدارة عليا	<input type="checkbox"/>	إدارة وسطى	<input type="checkbox"/>	إدارة تنفيذية	المستوى الإداري :
--------------------------	------------	--------------------------	------------	--------------------------	---------------	-------------------

البنك الذي تعمل به:

- | | |
|--------------------------|------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | . بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| <input type="checkbox"/> | . البنك الخارجي الجزائري |
| <input type="checkbox"/> | . القرض الشعبي الجزائري |
| <input type="checkbox"/> | . باريبا الجزائر |
| <input type="checkbox"/> | . الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط |
| <input type="checkbox"/> | . بنك الخليج الجزائري |
| <input type="checkbox"/> | . سوسيتي جنرال الجزائر |

المحور الثاني : العبارات المشككة للإستبانة

يرجى منكم سيدي التكرم و قراءة العبارات الآتية جميعها بدقة، مع وضع علامة (X) في أحد خانات الإجابة الخمس المتاحة أمام كل عبارة (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا، أبدا). مع التأكيد على أن كل إجابة لا تقبل منك إلا خيارا واحدا فقط، لذا ندعوك و نرجوك سيدي إلى التركيز الشديد لأن ذلك سيعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أولا: نظم الإنذار المبكر					
01	يقدم البنك دعما ماديا و تقييما للفريق الذي يتولى إدارة الأزمات					
02	يتوفر لدى البنك نظام معلومات متطور يفي باحتياجاته من المعلومات					
03	يتوفر لدى البنك التكنولوجيا الحديثة ويتم تطويرها وفقا لاحتياجات نظم الإنذار المبكر					
04	يتوفر البنك على التجهيزات والإمكانات المادية اللازمة و المساعدة في نظم الإنذار المبكر					
	ثانيا: التنبؤ بالأزمات وإدارتها					
05	تتوفر البنوك على الخطط والبرامج الجاهزة والبديلة الكفيلة بمعالجة الأزمات ومراجعتها و تحديثها					
06	يتم تدريب أفراد فريق الأزمات على كيفية التعامل مع الأزمات المتوقع حدوثها					
07	توجد برامج تدريبية متطورة يتم من خلالها نقل الخبرات والتجارب السابقة في مجال التنبؤ بالأزمات و إدارتها					
08	تحرص البنوك على عقد اتفاقيات تعاونية متبادلة في مجال التنبؤ بالأزمات وإدارتها					
09	يتم الأخذ بالحسبان كل من الوقت والدقة في التعامل مع الأزمات					
	يتم التحكم بالأزمات عند حدوثها والسيطرة عليها والحد					

الملحق: الاستبيان

					10	من انتشارها واتساعها
					11	يتم توزيع المهام وتحديد السلطات والصلاحيات في الفترات المتزامنة مع حدوث الأزمات
					12	يتم استخدام إجراءات الطوارئ بكفاءة وفعالية للتقليل من الخسائر و الأضرار الناتجة عن الأزمات
					13	يتم التأكد من حجم الخسائر التي نتجت عن الأزمة أو كانت سببا في وقوعها بدقة وبسرعة متناهية
					14	يتم استخدام تكنولوجيا حديثة و متطورة لاحتواء أسباب الأزمات و الأضرار المترتبة على حدوثها
					15	هناك قدرة وسرعة مناسبة في حشد وتحريك الإمكانيات المادية والبشرية لاحتواء الأزمة
					16	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال والنشاطات الاعتيادية دون تعطيل أو تأخير في ظل الأزمات
					17	يتم توفير المتطلبات اللازمة لاستعادة النشاط الاعتيادي بعد حدوث الأزمة
					18	يتم العمل على تخفيف آثار الأزمات و ذلك بالحد من استمرار أسباب حدوثها
					19	يتم القيام بحملات إعلامية وتوجيهية حول الخسائر والأضرار التي تسببت فيها الأزمة وكيفية التعامل معها
					20	يتم الاستفادة من الأزمات التي تمت مواجهتها سابقا في مواجهة الأزمات المشابهة مستقبلا
					21	يتم تقييم كفاية وفعالية كافة الخطط والبرامج والإجراءات المتعاقبة بالأزمات وإدارتها
					22	يتم دمج الدروس والعبر المستفادة من الأخطاء والثغرات السابقة في خطط إدارة الأزمات المستقبلية لتجنب وقوعها

الملحق: الاستبيان

					يتم القيام بتقييم دقيق وموضوعي بغية التعامل مع الأزمات المستقبلية وذلك لتفاديها	23
					ثالثا: الاستعداد و الجاهزية لاتخاذ القرارات في ظروف الأزمات	
					يتم تحديد المؤشرات التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمات من قبل وحدة إدارية معنية بإدارة الأزمات	24
					هناك اهتمام كاف لدى الإدارة العليا بتحديد شواهد و مؤشرات حدوث الأزمة	25
					هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمة	26
					هناك اهتمام بعمليات رصد وتجميع إشارات وعلامات الخطر التي قد تكون سببا لاحتمالية وقوع الأزمات	27
					يتم مسح شامل للبيئة الداخلية والخارجية للبنوك بصورة منتظمة للتعرف على مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات	28
					هناك كادر وظيفي مؤهل ومدرب للقيام بعمليات جمع وفرز وتصنيف وتحليل مؤشرات وعلامات حدوث الأزمات	29
					يتم إعداد فرق عمل مختلفة من الخبراء والمتخصصين في مجالات متعددة لحل الكثير من الأزمات التي يمكن أن تعترض البنوك	30

في الأخير، أقدر بإخلاص وقتك و تعاونك، و الرجاء من عدم إغفالك أي سؤال، ثم إعادة الإستبيان.

شكرا جزيلًا ،،، دمتم سالمين

المستخلص

تناولت هذه الدراسة نظم الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات البنكية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن البنوك تواجه الكثير من التحديات والتي تعود لعاملين رئيسيين الأول نتيجة الإدراك المتزايد للازمات والثاني هو العدوى بمعنى انتقال الأزمة من بلد لآخر.

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام منهجية الإنذار المبكر للإعلام عن قرب حدوث خطر باستخدام وسائل متنوعة منها المرئية والمسموعة والمكتوبة مما يمكن من التعرف على أبعاد الموقف واتخاذ الإجراء اللازم قبل التدهور وتحويله إلى أزمة تمثل خطرا كبيرا من خلال إعلان حالة الطوارئ المناسبة والسيطرة على الخطر أو مصدره أو الحد من تأثيراته.

وفي الأخير توصلنا إلى أن الاعتماد على نظم الإنذار المبكر هو التبيين والكشف والإنذار عن الحالات غير عادية وهو يأتي نتيجة لعملية التخطيط القبلي التي تسبق الأزمات وهو ما يجعل من إدارة الأزمة إدارة للأزمات وليست إدارة رد فعل.

الكلمات المفتاحية:

نظم الإنذار المبكر، التنبؤ، الأزمة البنكية، الفشل المالي، البنك.

Résumé

Cette étude portait sur les systèmes d'alerte précoce et leur rôle dans la prévision des crises bancaires, car le problème de l'étude était que les banques sont confrontées à de nombreux défis qui appartiennent à deux facteurs principaux, le premier en raison de la prise de conscience croissante des crises et le second est l'infection dans le sens où la crise se déplace d'un pays à l'autre.

l'étude visait à déterminer l'importance d'utiliser la méthodologie d'alerte précoce pour informer sur l'occurrence imminente d'un danger en utilisant divers moyens, notamment visuels, sonores et écrits, qui nous permettent d'identifier les dimensions de la situation et de prendre les mesures nécessaires avant qu'elle ne se détériore et ne se transforme en une crise qui représente un grand danger en déclarant l'état d'urgence approprié et en contrôlant le danger ou Sa source ou limitation de ses effets.

En fin, nous avons conclu que s'appuyer sur des systèmes d'alerte précoce est l'identification, la détection et l'alerte de cas inhabituels, et cela résulte du processus de pré-planification qui précède les crises, qui fait de la gestion de crise une gestion de crise plutôt qu'une gestion de la réponse.

Mots Clés:

Systèmes d'alerte précoce, Prévision, Crise bancaire, Défaillance financière, banque.